٣

بحوث
في الأُصول الرجالية

رجال البرقي

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

رِجَالُ اَلْبَرْقِيّ

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

سلسلة بحوث في الأصول الرجالية/ ٣

رِجَالُ الْبَرْقِيّ

بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعَة مُحققه

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : رجال‌البرقی: بحث رجالی / بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة الصادق عليه السلام للطباعة و النشر، ١٤٤٤ ق.= ٢٠٢٣ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ١٠٠ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
فروست : سلسله بحوث فی‌الاصول‌الرجالیه؛ ٣.
شابک : ٥-١٣-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. ٨٧ – ٩٣؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
رده بندی کنگره : BP١١٤ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٩٢٦٦٣٢٩

رِجَالُ اَلْبَرْقِيّ بَحْثٌ رِجَالِيٌّ

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣ م - ١٤٠٢ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٠٠ صفحة

ردمک: ٥-١٣-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

موسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين لطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية تعرضنا فيها للحديث عن كتاب رجال البرقي، كنا قد ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، وجعلنا المحور فيها هذا الكتاب؛ وذلك لما ورد فيه من أخذ ورد بين الأعلام.

ثم إنَّ جمعاً ممن حضرَ تلك الدروس رغبوا في إخراج هذه الأبحاث بصيغة كتاب، فلم نجد ضيراً في ذلك؛ لما فيه من تعميم للنفع والفائدة.

نحمد الله تعالى أنْ وفقنا لإتمام هذه الأبحاث، ونسأله (جل شأنه) التوفيق .... والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد:

من جملة الدواعي المهمّة لتحقيق كتاب رجال البرقي، هو اشتماله على أقدم ما وصل إلينا من ترتيبٍ لطبقات الرواة، وإن خلا تقريباً -كما سيأتي بيانه[1]- من الإشارة إلى أحوال الرواة من ناحية التوثيق والتضعيف.

ولكن مع ذلك، فأهمية ترتيب الطبقات ليست بالقليلة، خصوصاً أنّها المرجع في حل مشكلاتٍ كثيرةٍ في علم الرجال، كالمراسيل، وطبقة الرّاوي، ومشايخ الرّواي وتلامذته، ومن روى عنهم، ومن رووا عنه، وما لهذه الجهة من أهميةٍ كبرى في تعيين جملة كبيرة من المشتركات في الرواة، وحلّ جملة أخرى من المشاكل الرجالية، وغير ذلك من الآثار المترتّبة على معرفة الطبقات ،وإمكانية رواية راوٍ عن راوٍ آخر، خصوصاً في المراسيل غير الواضحة -إن صحّ التعبير-، والتي يكتنفها الغموض؛ لكون الإرسال بواسطةٍ واحدةٍ فقط، مع إمكانية رواية المُرسِل عن المُرسَل عنه بدواً، وغير ذلك من الموارد الأخرى.

وقد تعرّضنا لطبقات الرواة وتفصيلاتها في كتابنا طبقات

(١) ينظر: ص٢٤.

الـرواة دراسـةٌ وتحليـلٌ، فراجـع[١].

ويعتـبر كتـاب رجـال البرقـي مـن أقـدم الكتـب التـي وصلـت إلينـا، والّتـي اعتنـت بالطبقـات.

ثمّ أنّه يقع الكلام في مقاماتٍ عِدّةٍ:

المقام الأوّل:

نظرةٌ عامّةٌ في ترتيب أبحاث الكتاب ومنهج المؤلّف

قمنـا بتتبّـع أبـواب الكتـاب مـن أوّلـه لآخـره؛ للتعـرّف عـلى ترتيـب أبحاثـه وجملـةٍ مـن سِـماته، فظهـر لنـا:

السِّمة الأولى:

أنّ المؤلّـف قـام بترتيـب الكتـاب عـلى طبقـات المعصومـين (عليهم السلام)، ووضـع خاتمـة في ذكـر مـن روى عـن المعصومـين (عليهم السلام) مـن النِّسـاء، بنفـس ترتيـب مـن روى عنهـم (عليهم السلام) مـن الرجـال، وختـم كلّ ذلـك بعنـوان أسـماء المنكريـن عـلى أبي بكـر.

وقـد كانـت إحصـاءات مـن ورد في هـذا الكتـاب عـلى الترتيب الآتي:

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة دراسة وتحليل.

الفصل الأوّل:

في ذكـر أصحـاب رسـول الله (صلى الله عليه وآله)، وسرد تعدادهـم وأسماءهم، وأوصلهم إلى (٢٧) شخصاً، وقد رتّبهم على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى:

وقد ضمّت أربعة وهم: سلمان والمقداد وأبوذر وعمّار.

المرتبة الثانية:

وقد ضمّت أربعة رجال أيضاً، وهم: أبو ليلى وشَتير وأبو عمرة وأبو سِنان.

المرتبة الثالثة :

ما تبقّى منهم من رقم (٩)إلى رقم (٢٧).

الفصل الثّاني:

في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وتعدادهم تسعون نفراً، وقسّمهم إلى الأصحاب من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثمّ الأصفياء، ثمّ الأولياء، ثمّ شَرَطة الخميس[1].

(١) هم جماعة من أصحاب علي بن أبي طالب، وكانوا ستة آلاف رجل. قال البرقي: وقال علي بن الحكم: أصحاب أمير المؤمنين الذين قال لهم: تشرّطوا إنما أشارطكم على الجنة، ولست أشارطكم على ذهب ولا فضة. وقيل: إنّما

والسِّمة المميزة في سرد الأسماء، أنّه كان يبتدأ بذكر من بقي على صحبة المعصوم اللاحق من المعصوم السّابق، فعلى سبيل المثال:

ابتدأ بمن بقي من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أمير المؤمنين (عليه السلام)، فعدّهم في عِداد أصحابه، وذكر أوّل الأسماء، والظّاهر من تتبّع الفصول أنّ هذه الطريقة هي سِمةٌ عامّةٌ في الكتاب، وسيأتي مزيد الإشارة إليها.

نعم، ذكر المصنّف تحت عنوان المجهولين من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وذكر تحت هذا العنوان ثمانية أشخاصٍ، وهم:

١ ـ أبو جميلة.

٢ ـ عَنبسة بن جُبير، وروى عنه عبد الأعلى.

٣ ـ أبو ماوية.

سمّوا بشرطة الخميس لأنهم يشترطون على الإمام، كما روي عن الأصبغ بن نباتة أنه قال: ضَمِنّا له الذبح، وضَمِن لنا الفتح. والخميس: الجيش؛ لأنهم خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساق. ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٣٦.

٤ ـ وهب بن الأَجدع بن راشد.

٥ ـ أبو سُخَيلة.

٦ ـ عاصم بن طريف.

٧ ـ مَيسرة.

٨ ـ ربيعة بن علي، أبو إسحاق يروي عنه.

وأمّا المراد من الجهالة في هؤلاء، فهل هو جهالة نفس هؤلاء الأشخاص، وعدم الترجمة لهم في كتب الرجال، وبيان حالهم العام من النسب، والحسب، والمهنة، والحياة، والممات، ونحو ذلك؟

أو أنّ المراد من الجهالة، جهالة حالهم من ناحية التوثيق والتضعيف؟

والجواب عن ذلك:

أنّ المراد من الجهالة في المقام لهؤلاء، الأعم من جهالة ترجمته، أو جهالة حالهم من ناحية التوثيق والتضعيف، وما يُسمّى بالجرح والتعديل، فإنّه إذا نظرنا سريعاً إلى تراجم هؤلاء الثمانية أشخاصٍ، نجد أنّ الجهالة في كلا الجهتين واردةٌ في الأعمّ الأغلب منهم، بل أنّ جهالة التوثيق والتضعيف لعلّها لا تنفكّ

عـن الجميـع.

فعلى سبيل المثال:

الأوّل: وهو أبو جميلة.

الثاني: وهو عَنبسة بن جُبير.

فإنّـه قـد ورد في بعـض النّسـخ أبـو جميلـة عُتبـة بـن جبـير، ويكـون كلاهمـا واحـدٌ، ولكـنّ في بعـض النسـخ عنوانان مسـتقلان، وقـد حملهـما الشـيخ الطـوسي (قدس سره) عـلى أنّهـما عنوانـان مسـتقلان.

ورجّـح البعـض أنّ أبـا جميلـة هـذا، هـو أبـو جميلـة الطهـوي التميمـي، واسـمه مَيسرة بـن يعقـوب، روى عـن الإمـام عـلي (عليه السلام)، وعـن الإمـام الحسـن (عليه السلام)، وروى عنـه عبـد الأعـلى بـن عامـر الثعلبـي، وعطـاء بـن السـائب، ووثّقـه ابـن حبّـان[1].

وأمّا عُتبة بن جُبير:

فلـم يوجـد لـه ذكـر بـين الـرواة عـن الإمـام عـلي (عليه السلام) في

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٨٩ الرقم ٩٠٨، ابن حبان، الثقات: ٥/ ٤٢٧، المزي، تهذيب الكمال ٢٩/ ١٩٤ الرقم ٦٣٢٨، الذهبي، تاريخ الإسلام: ٦/ ٥١٤.

كتب الفريقين، وأمّا الذي ذكره الذّهبي[١] بهذا الاسم، فهو متأخّرٌ؛ وذلك بقرينة رواية الرّبيع بن صبيح عنه، وقد توفّي الربيع في سنة (١٦٠) للهجرة، كما ورد في تقريب التهذيب[٢].

وأمّا عبد الأعلى:

الذي يقول المؤلف أنّه يروي عن عَنبسة بن جُبير، فالظاهر أنّه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، الّذي يروي عن أبي جميلة الطهوي، وسعيد بن جُبير، وعبد الرّحمن السلمي، وتوفّي -كما قيل- سنة (١٢٩) للهجرة[٣].

الثالث: وهو أبو ماوية، فهو الشّيباني.

وفي المطبوعة أبو ماوية بن وهب بن الأجدع بن راشد، والصّواب أنّ أبا ماوية عنوان، ووهب عنوان آخر، وكلمة

(١) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣/ ٢٩٨ الرقم ٦٤٩٨. ولكن لم أجد ذكرا لعتبة هذا في ميزان الاعتدال ولا في غيره من مصنفات الذهبي، وانما المذكور تحت هذا الرقم هو عنبسة وليس عتبة.

(٢) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب: ١/ ٢٩٥ الرقم ١٩٠٠.

(٣) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: ١٦/ ٣٥٢، الرقم ٣٦٨٤، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٠ الرقم ٤٧٢٦، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٠/ ٢٧٨ الرقم ٦٢٣٩.

(بـن) زيـدت خطـأً، قـال ابـن سـعد: (أبـو ماويـة الشّـيباني روى عـن عـلي بـن أبي طالـب)[١].

الرابع: وهب بن الأجدع بن راشد.

فهـو الخارقـي الهمـداني، روى عـن الإمـام عـلي (عليه السلام)، كـما روى عنـه هـلال بـن سـيّاف، وثّقـه أحمـد العَجـلي، وابـن حبّـان، وروى لـه أبـو داود، والنّسـائي، حديثـاً واحـداً[٢].

الخامس: أبو سُخيلة.

ففـي النّسـخ أبـو سُـخيلة عاصـم بـن طريـف، ومـا ذُكِـر مـن التفريـق بينهـما بعنوانـين مسـتقلين، هـو الّـذي يتّفـق مـع مـا ذكـره الشـيخ الطـوسي (قدس سره)، وكذلـك مـع قـول المَـزّي: (أبـو سُـخيلة غير منسـوب ولا مُسـمّى)[٣]، حـدّث عـن الإمـام عـلي (عليه السلام)، وعـن أبي ذر، وسـلمان، وحـدّث عنـه محمّـد بـن عبيـد الله العَرزمـي، وعمـران

(١) ابن سـعد، الطبقـات الكبرى: ٦/ ٢٣٥، ينظر: التسـتري، قاموس الرجال: ١٠/ ١٧٤.

(٢) ينظـر: ابـن سـعد، الطبقـات الكـبرى: ٦/ ١٢٧، الطـوسي، الرجـال: ص ٦١ الرقـم ٥١٣، المـزي، تهذيـب الكمال: جـزء ٣١/ ١١٢ الرقم ٦٧٤٨، ابن حجـر، تقريـب التهذيـب ٢/ ٢٩١ الرقم ٧٤٩٤.

(٣) المزي، تهذيب الكمال: ٣٣/ ٣٤١ الرقم ٧٣٨٢.

بـن ميثـم التـمّار.

وروى الكشّي بسنده عنه، أنّه قال:

(حججـت أنـا وسـلمان بـن ربيعـة، قـال: فمررنـا بالرَّبـذة، قـال: فأتينـا أبـا ذر فسـلّمنا عليـه، قـال: فقـال لنـا: إن كانـت بعـدي فتنـة -وهـي كائنـةٌ- فعليكـم بكتـاب الله والشـيخ عـلي بـن أبي طالـب)[١].

السادس: عاصم بن طريف.

فلعلّـه هـو عاصـم بـن شَريـب الزّبيـدي، الّـذي ذكـره ابـن سـعد وقـال: (روى عـن عـلي بـن أبي طالـب)[٢] ولعلّـه غـيره.

السابع: مَيسرة .

فهـو الكِنـدي بالـولاء، والُمكنّـى أبـا صالـح، روى عـن الإمـام عـلي بـن أبي طالـب (عليه السلام)، وشـهد معـه وقعـة النّهـروان، وعـن سـديد بـن غفلـة، وروى عنـه عطـاء بـن السـائب، وسـلمة بـن

(١) الطـوسي، اختيـار معرفـة الرجـال: ١/ ١١٣-١١٤ ، ينظـر: الصـدوق، الأمـالي: ص٢٧٤ المجلس ٣٧ ح٥، الطـوسي، الرجـال: ص٨٩ الرقـم٩١٠ ، المـزي، تهذيـب الكـمال: ٣٣/ ٣٤١ الرقـم ٧٣٨٢.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٦/ ٢٣٥، ٢٣٧.

كُهيل، وثّقه ابن حبّان، وروى له أبو داود والنِّسائي[1].

الثامن: ربيعة بن علي.

فلم يوجد بين الرواة عن الإمام علي (عليه السلام) في كتب الفريقين، والمذكور أنّه يروي عن الإمام علي (عليه السلام) هو علي بن ربيعة الوالبي الأسدي، وقد روى أيضاً عن زيد بن أرقم وغيره، وروى عنه أبو إسحاق السُّبيعي، وسعد بن عُبيدة الطائي وآخرون، وثّقه ابن معين[2]، وابن سعد[3].

وبناءً على ذلك، فيظهر أنّ المراد بالجهالة، الأعمّ من جهالة الحال العامِّ أو الخاصِّ من جهة التوثيق والتضعيف.

(١) ينظر: المصدر نفسه، الطوسي، الرجال: ص٨١ الرقم ٨٠٦، المزي، تهذيب الكمال ٢٩/ ١٩٧ الرقم ٦٣٢٩.

(٢) ينظر: ابن معين، معرفة الرجال: ٢/ ١٥٤.

(٣) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٦/ ٢٢٦، الطوسي، الرجال: ص ٦٣ الرقم ٥٦٣، الذهبي، تاريخ الإسلام ٢٩/ ٤٨٦، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٨١ الرقم ٥٤٢، وللإطلاع على ما تقدم من تراجم وغيرها في خصوص من ذُكِر في رجال البرقي يرجع إلى حيدر محمد علي البغدادي في تحقيقه وتعليقه على كتاب رجال البرقي من منشورات مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام).

الفصل الثّالث:

في أصحـاب الإمـام أبي محمـد الحسـن بـن عـلي (عليه السلام)، وتعدادهـم أحـد عـشر راويـاً، ولكـن المصنّـف كعادتـه بـدأ بذكـر مـن بقـي مـن أصحـاب رسـول الله (صلى الله عليه وآله)، فمـن صحـب الإمـام الحسـن (عليه السلام)، وبقـوا إلى عـصره (عليه السلام)، فذكرهـم أولاً، وهـم اثنان:

جابر بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن أرقم الأنصاري.

ومـن ثـمّ ذكـر أصحـاب الإمـام أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، ممـن صـاروا في عِـداد أصحـاب الإمـام الحسـن (عليه السلام)، وهـم ستّة نفرٍ، ومـن ثـمّ ذكـر خصـوص أصحـاب الإمـام الحسـن (عليه السلام)، وهـم ثلاثـة.

الفصل الرّابع:

وهـو مخصّـص لذكـر أصحـاب الإمـام الحسـين (عليه السلام)، وتعدادهـم جميعـاً أربعـة عـشر نفـراً، ابتـدأ بمـن بقـي مـن أصحـاب رسـول الله (صلى الله عليه وآله)، كعادتـه في الترتيـب، وهـم جابـر، وزيـد، ومـن بقـي مـن أصحـاب الإمـام عـلي (عليه السلام)، وهـم سـبعة، ومـن بقـي مـن أصحـاب الإمـام الحسـن (عليه السلام)، وهـم خمسـة.

الفصل الخامس:

وهـو مخصّـص لذكـر أصحـاب الإمـام عـلي بـن الحسـين

(عليه السلام)، زين العابدين، ومجموع أصحابه ثلاثة وثلاثون نفراً، وكالعادة ذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام زين العابدين (عليه السلام)، ممن انخرطوا في سِلك وعنوان أصحاب الإمام زين العابدين (عليه السلام).

الفصل السّادس:

وهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام محمد بن علي بن الحسين الباقر (عليه السلام)، وتعدادهم (٢٢٦) راوياً، وكالعادّة ابتدأ بذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الباقر (عليه السلام)، ممن صاروا من أصحابه، ومن ثمّ من اختصّ بصحبته (عليه السلام).

الفصل السّابع:

وهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام)، وتعدادهم (٨١٢) راوياً، وبقي على نفس النَّسق، فذكر أولاً من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الصّادق (عليه السلام)، والأرقام تشير بوضوح إلى سعة دائرة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام).

الفصل الثّامن:

وهو مخصّص لذكر أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)،

وتعدادهم (٢٠٠) راوٍ، وكالعادّة ابتدأ بذكر من بقي من أصحاب المعصومين السّابقين على الإمام الكاظم (عليه السلام)، ومن ثمّ سَرَدَ أسماء من اختصّوا بالإمام الكاظم (عليه السلام).

الفصل التّاسع:

فقد خصّصه المصنّف (رحمه الله) لذكر أصحاب الإمام أبي الحسن الرّضا (عليه السلام)، وكان تعدادهم (٥٩) راوياً، وابتدأ بسَرد أسماء الرواة ممّن بقوا من أصحاب الأئمة السّابقين على الإمام الرضا (عليه السلام)، ومن ثمّ سرد أسماء من اختصّوا بالإمام الرضا (عليه السلام).

الفصل العاشر:

فقد خصّصه المصنف لذكر أصحاب الإمام أبي جعفر الثّاني الجواد(عليه السلام)، وتعدادهم ثلاثة و ستّون راوياً، وابتدأ بسَرد أسماء من بقي من أصحاب الأئمّة السّابقين ومن ثمّ سَرد من اختصّوا بالإمام الجواد (عليه السلام).

الفصل الحادي عشر:

فقد خصّصه المؤلّف لسرد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث الهادي (عليه السلام)، وكان تعدادهم خمسةً وثمانون راوياً، ابتدأ بسرد من بقي من أصحاب الأئمّة السّابقين، واتبعهم بسَرد

أسماء من اختصّ بصَحبة الإمام الهادي (عليه السلام).

الفصل الثاني عشر:

فقد خصّصه المصنّف لسرد أسماء أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وكان تعدادهم تسعة عشر راوياً.

الفصل الثالث عشر:

فقد خصّصه لسرد أسماء النّساء ممّن روين عن المعصومين (عليهم السلام)، وابتدأ بمن روين عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان تعدادهنّ سبعاً، ومن ثمّ ذكر من روين عن الإمام علي (عليه السلام)، وكان تعدادهنّ اثنتين، ومن ثمّ من روين عن الإمام الحسن (عليه السلام)، وكان تعدادهنّ اثنتين أيضاً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الحسين (عليه السلام)، وكان تعدادهنّ واحدة، ومن ثمّ من روين عن الإمام الباقر (عليه السلام)، وكان تعدادهنّ اثنتين، ومن ثمّ من روين عن الإمام الصّادق (عليه السلام) وكان تعدادهنّ ثلاث عشرة، ومن ثمّ من روين عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، وكانت واحدة، ومن ثمّ من روين عن الإمام الرّضا (عليه السلام)، وكانت واحدةً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الجواد (عليه السلام)، وكانت واحدةً، ومن ثمّ من روين عن الإمام الهادي (عليه السلام) وهنّ اثنتان.

الفصل الرّابع عشر وهو الأخير:

فقد خصّصه المؤلّف لسرد أسماء المنكرين على أبي بكر، وهم اثنا عشر رجلاً، ستّةٌ من المهاجرين، وستّةٌ من الأنصار، ومن ثمّ قام بسرد أسمائهم، وبعض ما يتعلّق بالمقام.

السِّمة الثّانية:

وجود اشتباهاتٍ وتصحيفاتٍ كثيرةٍ، وقعت في أسماء من سردهم من الرواة، وقد ذكرنا في مبحث مراسيل حريز عن الإمام الصادق (عليه السلام)[1]، أنّ الوارد في رجال البرقي جرير وليس حريز، وغيرها من الاشتباهات الأخرى الكثيرة.

السِّمة الثّالثة:

أنّ المؤلّف ابتعد عن ذكر حال من سرد أسماءهم من ناحية التوثيق والتضعيف، ولعلّ السّبب وراء ذلك، ما ذكرناه من أنّ الغاية من تصنيف الكتاب هو الإشارة إلى طبقات الرواة، والتعرف على طبقتهم، والمرحلة الزّمنية التي عاشوا فيها بلحاظ حياة الأئمّة المعصومين (عليهم السلام).

ولكن مع ذلك، فقد تعرّض في غير مورد للإشارة إلى حال الرّاوي من جهة التوثيق منها:

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في مراسيل حريز.(مخطوط)

١ ـ إبراهيم بن إسحاق بن أزوَر :

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث الهادي (عليه السلام)، فقد ترجم له بالقول:

(إبراهيم بن إسحاق بن أزوَر، شيخ لا بأس به)(١).

٢ ـ عُبيد الله بن علي الحَلبي:

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام)، وقد ترجم له بالقول:

(عُبيد الله بن علي الحَلبي، عمّ يحيى بن عمران الحَلبي، كوفيٌّ، وكان متجره إلى حلب، فغلب عليه هذا اللقب، مولىً، ثقةٌ، صحيحٌ، له كتابٌ، وهو أوّل كتاب صنّفه الشيعة)(٢).

٣ ـ الفضل البَقباق:

الذي ذكره في ضمن أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول:

(الفضل البَقباق، أبو العباس، كوفيٌّ، وفي كتاب لسعد: له

---

(١) ينظر: البرقي، الرجال: ص ٣٥٨ الرقم ٢٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ١٥٤ الرقم ١٧٨.

كتـاب، ثقـةٌ)[١].

ويحتمـل أن يكـون توثيـق الفضـل البَقبـاق صـادرٌ مـن سـعد في كتابـه، لا مـن صاحـب رجـال البَرقـي، فلاحـظ.

السِّمة الرّابعة:

وهـي أنّ المؤلّـف اعتـبر الأصـل في مـن يسردهـم في كتابـه مـن الإماميـة، وبالتـالي فمـن ليسـوا مـن الإماميـة -كالعامّـة مثـلاً-، يشـير إليهـم كـما أشـار إلى ذلـك في غـير مـوردٍ.

أو أنّه لا يمكن أن يُقال:

بـأنّ الأصـل في مـن وردت أسـماؤهم كونهـم مـن الإماميـة، إلا مـا خـرج بدليـلٍ وتصريـحٍ مـن المؤلّـف؟

فهذا من الأسئلة المهمّة في المقام.

والجواب عن ذلك:

أنّ المصنّـف وإن أشـار في جملـة مـن المـوارد إلى أنّ الـرّاوي المُترجَـم لـه ليـس مـن الإماميـة، بـل مـن غـيره مـن المذاهـب كالعامّـة، كـما في:

١ ـ أبي بكر بن عيّاش:

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢١٤ الرقم ٤٧٤.

حيث عدّه المؤلف في عِداد أصحاب الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: (أبو بكر بن عياش، كوفيٍ، عامّيٌ)[١].

٢ ـ زافر بن سليمان الأيادي:

ترجم له في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، وذكر أنّه (كوفيٌ عامّيٌ)[٢].

٣ ـ زُفير:

ترجم له المؤلّف حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) بالقول: (كوفيٌ، عامّيٌ، ابن الهُذيل)[٣].

٤ ـ سامي بن أبي الجَعد الأشجعي:

حيث ترجم له المؤلّف حينما سَرده في ضمن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول: (عامّيٌ، كوفيٌ)[٤].

٥ ـ عبّاد بن صُهيب البصري:

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٦١ الرقم ٧١٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٥٦ الرقم ٦٨٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٥٦ الرقم ٦٧٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص٢٠٧ الرقم ٤٤٤.

ترجم لـه المؤلّـف حينما عـدّه مـن أصحـاب الإمـام الصّـادق (عليه السلام) بالقـول: (عامّـيٌ)[1].

٦ ـ كثير النّوى:

ترجـم لـه المؤلّـف حينـما عـدّه في عِـداد أصحـاب الإمـام الصّـادق (عليه السلام) بأنّـه (كـوفيٌ، عامّـيٌ)[2].

٧ ـ مَندل بن علي العَنزي:

ترجـم لـه المصنّـف حينـما عـدّه في عِـداد أصحـاب الإمـام الصـادق (عليه السلام) بالقـول: (عامّـيٌ، عـربيٌ، كـوفيٌ)[3].

ولكـنّ الظاهـر أنّـه لا يمكـن اسـتفادة أنّ مـن لم يُـشر إلى مذهبـه، فهـو مـن الإماميـة، خصوصـاً مـع سـعة الـرواة الـواردين في الكتــاب.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّـه لا نـصّ مـن المؤلّـف يـدلّ عـلى أنّـه في معـرض سَرد أسـماء رواة الشـيعة فقـط، بـل لا مقدّمـة في الكتـاب أصـلاً تـدلّ عـلى شيء

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٥٥ الرقم ١٨٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص٢٥٤ الرقم ٦٧٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٨٠ الرقم ٧٩٦.

من هذه الجهة، أو غيرها من الجهات، وهو عكس ما هو مثبتٌ في جملة أخرى من الكتب الرجالية والرّوائية، كالكتب الأربعة، والنجاشي، وكتب الشيخ الطوسي وغيرها، ممّا يعطي إشارةً واضحةً إلى منهج المؤلّف في كتابه الذي اتبعه، وكذلك الغاية من التأليف للكتاب وسرد بعض الخصوصيات المتعلقة بالكتاب.

وعليه، فلا يمكن الاطمئنان بأنّ المؤلّف في معرض ذكر الرواة من الإمامية من أصحاب المعصومين (عليهم السلام)، اللهمّ إلا إذا أُجري استقراء تامّ لكل من وقع من الرواة من جهة مذهبهم، وهذا جهدٌ كبيرٌ لم يقم به بحسب إطلاعنا لحدّ الآن شخصٌ معينٌ.

فالنتيجة:

أنّه لا يمكن القول: بأنّ الأصل في رواة هذا الكتاب كونهم من الإمامية، وأمّا إذا كان الرّاوي من غير الإمامية فإنّ المصنّف يُشير إلى مذهبهم، كما فعل مع من تقدّم من الرواة السّبعة.

السِّمة الخامسة:

وهي الحديث في تعداد من تعرّض لذكرهم في هذا الكتاب

من الرواة، والرّقم النّهائي مختلف فيه بين(١٧٠٧) و(١٧٣٠) و(١٧٩١).

ولعلّ منشأ عدم الوقوف على عدد محدّدٍ هو:

١ ـ التّداخل الواضح والكثير في عدد الرواة المذكورين في هذا الكتاب:

نتيجة منهج المؤلّف بذكر أصحاب المعصوم السّابق، الذين يبقون إلى المعصوم اللاحق، إذا كان الرّاوي قد أدرك أكثر من معصومٍ، فتجد مثلاً جابر بن عبد الله الأنصاري قد ذكره المؤلّف في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومن ثمّ في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وثالثةً في أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام)، ورابعةً في أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام)، وهكذا.

ومع هذا المنهج فيصعب حساب عدد الرواة، ما لم نقم بدراسةٍ مفصلّةٍ تستهدف الوقوف على هذه الجهة في الكتاب.

٢ ـ ذكر التراجم الفرعية ضمن التراجم الرئيسية:

وهذه مشكلةٌ كبيرةٌ في كتب التراجم، حيث أنّ المصنّفين لا يلتزمون بالترجمة لمن يُذكَر في العنوان الأساسي، بل يقع في كثير من الأحيان ثانياً وبالعرض في ضمن هذه التراجم الترجمة لأشخاص آخرين، وهذه سِمةٌ موجودةٌ في أغلب كتب الرجال

والتراجم.

٣ ـ شيوع ظاهرة تداخل أسماء الرواة:

فيحسبون الواحد اثنين أو الاثنين واحداً، على سبيل المثال:

ما وقع في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، في أبي جميلة وعُتبة بن جُبير، فتارةً أُحتسِبا راوياً واحداً، وأخرى أُحتسِبا اثنين، وكذلك الحال في أبي سُخيلة عاصم بن طريف، وأخرى يعدّ اثنان، الأول منهم أبو سُخيلة، والثّاني منهم عاصم بن طريف، وهكذا.

ومن الواضح أنّ هذا النّمط من التعداد يُصعّب الإحصاء الدقيق لعدد الرواة المذكورة في الكتاب، وغيرها من الأسباب.

الكلام في نُسخ الكتاب:

يمكن تقسيم نُسخ الكتاب إلى قسمين أساسيين:

القسم الأوّل: وهي المخطوطات المودعة في المكتبات ومراكز البحث والتحقيق وهي:

النُّسخة الأولى:

وهي النسخة المحفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي

في مدينـة قـم، برقـم(٣٠٧٥ م)، وتقـع النُّسـخة في (٣٦) صفحـة، وعـدد السـطور (٢١)سـطراً، طولها(١٧سـم) وعرضها(١٩سـم)، خطهـا نسـخ واضـح بشـكلٍ عـامٍّ، وتمتـاز بكونهـا أقـل تصحيفـاً وتحريفـاً مـن باقـي النسـخ، وذُكِـر أنّهـا ترجـع لعـام(١٠٢١) للهجـرة، وهـي مصحّحـةٌ ومقابلـة مـع نُسـخ أخـرى، وهـي أقـدم نسـخة مخطوطـة لهـذا الكتـاب وصلـت إلينـا.

النّسخة الثانية:

وهـي نسـخة كلّيـة الإلهيـات بمشـهد المقدّسـة، وهـي ترجع إلى العـام (١٠٣٧)للهجـرة، وهـي كذلـك نسـخةٌ مصحّحـةٌ ومقابلـةٌ مـع نُسـخٍ أخـرى.

النّسخة الثالثة:

وهـي نسـخة جامعـة طهـران، وترجـع للقـرن الحـادي عـشر الهجـري، وهـي مقابلـة مـع نسـخة الأصـل، التـي كانـت مكتوبـةً عـلى نسـخة محمّـد بـن منصـور بـن إدريـس بـن مظفـر بـن شـاذي العجـلي، التـي تمّـت كتابتهـا عـام (٥٧٠) للهجـرة.

النّسخة الرّابعة:

وهـي نسـخة ملـك(٥٤٤٥م) وترجـع للقـرن الحـادي عـشر الهجـري.

النّسخة الخامسة:

وهـي النسـخة الرّضويـة، المحفوظـة في مكتبـة أسـتان قـدس رضـوي في مدينـة مشـهد، برقـم (٢١٠٦٥ م)، تقـع النسـخة في(٢٨)صفحـة، وعـدد السّـطور (١٥)سـطراً، طولها(٢٢٫٥سـم) وعرضها(١٧سـم)، تاريـخ كتابتهـا القـرن الرّابـع عـشر الهجـري، خطّهـا نسـخ جيّـدٌ واضـحٌ جـلي، ولكنّهـا مليئـةً بالتصحيـف والتحريـف.

النّسخة السادسة:

وهـي نسـخة إحيـاء التراث(٢٨٨٠م)وترجـع للعـام(١٣٣٦) للهجـرة.

النّسخة السّابعة:

وهـي نسـخة المرعـشي(١٥٥ م) وترجـع للعـام(١٣٦٥) للهجـرة.

النّسخة الثامنة:

وهـي نسـخة أخـرى للمرعـشي(٥٤٥٧م) وترجـع للعام(١٣٨٤) للهجـرة.

النّسخة التاسعة:

وهـي النسـخة الثالثـة للمرعـشي(١٢٣٢٧ م) وترجـع للقـرن

الرابع عشر الهجري، وعليها بعض التعليقات.

القسم الثاني: وهي المطبوعات وهي عبارة عن مجموعة طبعات:

الطبعة الأولى:

وهي النّسخة المطبوعة في طهران عام(١٣٨٣)للهجرة، بتحقيق السيّد كاظم الموسوي المياموي، وبإشراف السيّد جلال الدّين الحسيني الأرموي، وطبعته جامعة طهران، وقد اعتمد التحقيق في هذه المطبوعة على أربعة نُسخٍ مخطوطةٍ من نسخ الكتاب.

الطبعة الثّانية:

وهي المطبوعة الثانية للكتاب، وهي بتحقيق جواد القيومي، ونشرته دار القيومي سنة(١٤١٩)للهجرة.

الطبعة الثّالثة:

وهي المطبوعة الثالثة، بتحقيق ثامر كاظم الخفاجي، ونشرته مؤسسة النشر في مكتبة المرعشي النجفي.

الطبعة الرّابعة:

وهي المطبوعة الرابعة، وهي بتحقيق وتعليق حيدر محمد علي البغدادي، ونشر منشورات مؤسسة الإمام الصادق

(عليه السلام)[١].

الكلام في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه؟ ومن هو المصنف؟

في مقام الجواب عن هذا التساؤل ظهرت أقوالٌ متعدّدةٌ يمكن حصرها في خمسٍ، وسنحاول استعراضها من الأقدم فالأقدم بالنسبة لحياة المؤلّف.

القول الأول:

وهو الذي ذهب إلى أنّ رجال البرقي من تأليف محمّد بن خالد البرقي القمّي، وممّن ذهب إلى هذا القول صريحاً السيّد محسن الأمين العاملي في أعيان الشيعة، مستنداً على كلام لابن النديم في فهرسته، حيث ذكر الرّجل في مبحث (الرجاليون الشيعة) في كتابه أعيان الشيعة ما لفظه:

(وأبو عبد الله محمّد بن خالد البرقي القمّي، قال ابن النّديم في الفهرست: له كتاب الرجال، فيه ذكر من روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أهـ، وقيل فيه من روى عن أمير

(١) لمراجعة النسخ الخطية ينظر: أحمد الحسيني، مصادر الحديث والرجال: ص٤٥٦، وللاحظة النسخ المطبوعة ينظر: رجال البرقي: ص ٢١ ـ ٢٢ بتحقيق البغدادي.

المؤمنين (عليه السلام) ومن بعده، وكتابه موجودٌ للآن يُعرف برجال البرقي)[1].

القول الثّاني:

وهو الذي ذهب إلى أنّ مؤلّف الكتاب هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهذا القول هو المشهور بين الأعلام من الأقوال.

القول الثالث:

وهو أنّ الكتاب إنّما هو لابن أحمد، وهو عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهو من طبقة مشايخ الكليني؛ وذلك لأنّه قيل أنّه يروي عنه الكليني، فيكون الرّجل من الطبقة الثامنة؛ لأنّ الكليني (قدس سره) من الطبقة التاسعة، فيكون مشايخ الكليني هم من الطبقة الثامنة، والرّجل منهم.

القول الرّابع:

وهو الذي ذهب إلى أنّ مؤلف الكتاب هو ابن عبد الله المتقدّم، وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فيكون الرّجل حفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وكذلك يُسمّى أحمد، وهذا الرّجل من طبقة مشايخ الصدوق،

(١) ينظر: الأمين: أعيان الشيعة: ١/ ١٤٩.

أي من الطبقة التاسعة؛ وذلك لأنّ الصدوق كما تقدّم في الطبقات[1] أنّه من الطبقة العاشرة.

القول الخامس:

وهو قول مركّب، وهو القائل بأنّ أصل الكتاب إنّما هو لمحمّد بن خالد البرقي، كما قال بذلك أصحاب القول الأول، بناءً على ما أشار إليه ابن النّديم في الفهرست، وحيث أنّه كان مختصاً بذكر أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) كما تقدم، ولكن جاء الأبناء والأحفاد إلى أحمد، وابنه عبد الله، وحفيده أحمد، وأضافوا للكتاب أبواباً وفصولاً أخرى، انتهت بالكتاب ليكون شاملاً لأصحاب المعصومين (عليهم السلام)، بِدءاً بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وانتهاءً بالإمام الحسن العسكري (عليه السلام).

أمّا الكلام في القول الأوّل:

فإنّ هناك جملةً من القرائن والشّواهد تمنع من القول به، منها :

أولاً:

أنّه يحتمل جداً أن يكون اشتباه من ابن النّديم في نسبة الكتاب لمحمّد بن خالد البرقي، ولعلّه أراد أحمد بن محمّد بن

(١) ينظر: عادل هاشم: طبقات الرواة، دراسة تحليلية: ص٩١.

خالد البرقي، أو ابنه، أو حفيده؛ وذلك لأنّ كتاب الفهرست لابن النّديم يحتوي على جملةٍ كبيرةٍ من الأغلاط والاشتباهات، من جهة أنّ الرّجل كان ورّاقاً ولم يكن محقّقاً في علم التراجم، والرجال، والفهارس، ولكن بحسب وظيفته فقد أُتيحت له الفرصة لكي تجتمع لديه كتبٌ كثيرةٌ، فعمل لها فهرسة خاصّة، وعليه فاحتمال الخطأ منه وارد جداً.

ثانياً:

أنّ ابن النّديم نصّ على أنّ مادّته مؤلّفة من أصحاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، مع أنّ الواقع خلاف ذلك، فما وصلنا لا يختص بأصحاب علي (عليه السلام)، بل يعمّ جميع الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، مضافاً إلى النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

ثالثاً:

معارضة كلام ابن النّديم لأقطاب الرجال، والتراجم، والفهارس من أصحابنا، كالشيخ الطوسي والنجاشي، فقد نسبوا الكتاب -وإن كان اعتماداً على فهرست ابن بُطة، الذي قال بحقّه ابن الوليد أنّه ضعيف، مخلّط فيما يسنده، كما ستأتي الإشارة إليه[1]- ولكنّهم أسندوا الكتاب إلى أحمد بن محمّد بن

(١) ينظر: ص٤٥.

خالـد البرقـي.

رابعاً:

أنّــه لم يُذكَـر لمحمـد بـن خالــد البرقــي كتــاب في طبقــات الرجــال في الفهــارس للطبقــات.

وبنــاءً عــلى كلّ مــا تقــدّم، لا يبقــى هنــاك اطمئنــان بصحّــة القــول الأول.

وأمّا الكلام في القول الثاني:

فقــد ذُكِــرت في المقــام جملــةً مــن القرائــن والشّــواهد التــي تدعــم هــذا القــول وتدفــع بهــذا الاتجــاه، منهــا:

أولاً:

مــا ذكــره الشــيخ الطــوسي (ﰂ) في فهرســته، في ترجمــة أحمــد بــن محمّــد بــن خالــد بــن عبــد الرّحمــن البرقــي، حيــث قــال:

(أبــو جعفــر، أصلــه كــوفيٌّ، وكان جــدّه محمّــد بــن عــلي حبســه يوســف بــن عمــر والي العــراق، بعــد قتــل زيــد بــن عــلي بن الحســين (ﰇ) ثــمّ قتلــه، وكان خالــد صغــير الســنّ، فهــرب مــع أبيــه عبــد الرّحمــن إلى بَرقــة قــم، فأقامــوا فيهــا، وكان ثقــةً في نفســه، غــير أنّــه أكثــر الرّوايــة عــن الضُّعفــاء، واعتمــد المراســيل،وصنّف كتبــاً كثيرةً،

منهـا كتـاب المحاسـن وغيرهـا، وقـد زيـد في المحاسـن)[١]

ثـم قـام بتعـداد كتـب المحاسـن -وهـي كثـيرةٌ سردناهـا في معـرض الحديـث عـن كتـاب المحاسـن فراجـع[٢]-.

إلى أن قـال: (وزاد محمّـد بـن جعفـر بـن بُطـة عـلى ذلـك، كتاب طبقـات الرجـال، كتاب الأوائـل،....)[٣].

وبالتـالي، فطريـق الشـيخ الطـوسي إلى كتـاب الرجـال لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي منحـصر في ابـن بُطـة، وابـن بُطـة هـو الـذي أشـار إلى أنّ لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد كتـاب في الرجـال، وغـيره مـن الكتـب الأخـرى.

ويُضاف إلى ذلك:

مـا ذكـره النّجـاشي في فهرسـت أسـماء مصنّفـي الشـيعة، حيـث قـال في ترجمـة أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي:

(وكان ثقـةً في نفسـه، يـروي عـن الضُّعفـاء، واعتمـد المراسـيل، وصنّـف كتبـاً، منهـا المحاسـن وغيرهـا، وقـد زيـد في المحاسـن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٢ الرقم ٦٥.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتاب المحاسن. (مخطوط)

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٤ الرقم ٦٥.

ونُقِّص، كتاب التّبليغ والرّسالة...كتاب الطبقات،....كتاب الرجال.... هذا الفهرست الذي ذكره محمّد بن جعفر بن بُطة من كتب المحاسن)[1].

والملاحظ أنّ النّجاشي كذلك نسب القول بوجود كتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي في الطبقات، وفي الرجال لمحمّد بن جعفر بن بُطة، وهنا لابدّ من الوقوف عند تساؤل مهم، وهو:

هل أنّ الكتاب المبحوث عنه وما بأيدينا هو كتاب طبقات؟ أم كتاب رجال؟ أم طبقات الرجال؟

والجواب عن ذلك:

أمّا انطباق عنوان كتاب الطبقات عليه، فهو واضحٌ لا لبس فيه؛ من جهة أنّ ترتيب الرواة فيه ترتيباً طبقياً واضحاً، تدور حول محور طبقات المعصومين (عليهم السلام)، والتعبير بالطبقات في تلك الفَترة كان معهوداً عند العامّة والخاصّة، كما ورد في غير مورد من كتب الفهارس، والتراجم، والرجال، والطبقات.

وأمّا انطباق عنوان طبقات الرجال، فإنّه كذلك واضح

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧٦ ـ ٧٧ الرقم ١٨٢.

الانطباق، ولكن يمكن أن يُقال: بأنّ من وردت أسماؤهم في الكتاب كانوا من الرجال والنِّساء، بل يُلاحظ من سِمات هذا الكتاب سَرده لأسماء النِّساء من الرواة في كلّ طبقات المعصومين (عليهم السلام) تقريباً، ولكن مع ذلك، فورود أسماء النِّساء لا يقدح بالتّسمية بطبقات الرجال؛ وذلك لأنّه قد تعارف تسمية كتب الرواة بالرجال من باب الغلبة والتغليب، حيث أنّ الغالبية العظمى في الرواة من الرجال ولا تشكّل النّساء سوى نسبةً صغيرةً منها، لعلّه لا تتعدّى(١٪) أو(٢٪) وهكذا.

فبالتالي، يصح إطلاق طبقات الرجال مع شموله لجملة من الرواة من النساء، وأمّا إطلاق تسمية كتاب الرجال عليه فكذلك بمكان من الإمكان؛ وذلك لأنّه ورد فيه ترجمة للرواة من أصحاب المعصومين (عليهم السلام)، في كلّ الطبقات مع ترجمة ولو قليلةً لبعض الرواة وتوثيقهم، أو الإشارة إلى حالهم من جهة الجرح والتعديل، ولو في بعض الموارد، كما أشرنا إليها لبعض من ورد في الكتاب.

ويمكن أن يكون للبرقي كتابٌ واحدٌ، اسمه طبقات الرجال كما ورد في فهرست الشيخ الطوسي (قدس سره)، خصوصاً أنّه ذكره أوّل كتاب في جملة كتب البرقي، التي زادها ابن بُطة

وعـادةً مـا يقـلّ الاشـتباه والتصحيـف في أول الـكلام، دون وسـطه وآخـره.

نعـم، لابـدّ مـن الاعـتراف بـأنّ المعـروف عـن ابـن بُطـة -وكما ذكـر ابـن الوليـد كذلـك- أنّـه كان ممـن يخلـط فيـما يسـنده، مضافـاً إلى ضعفـه، بـل ذكـر النجـاشي في ترجمتـه أنّـه:

(يتســاهل في الحديــث، ويعلــق الأســانيد بالإجــازات، وفي فهرســت مــا رواه غلــط كثــير)(١).

وهــذا يوضّــح لنــا احتــمال الاشــتباه في عنــوان الكتــاب، وأنّ الأقــرب كونــه كتــاب (طبقــات الرجــال) كــما ذكــره الشــيخ الطــوسي (قدس سره).

ثانياً:

أمّا ما ذكره ابن النّديم في فهرسته من القول:

(قــرأت بخــطّ أبي عــلي بــن همّــام، قــال: كتــاب المحاســن للبرقــي يحتــوي عــلى نيّـف وسـبعين كتابـاً، ويُقـال عـلى ثمانـين كتاباً، وكانــت هــذه الكتــب عنــد أبي عــلي بــن همّــام: كتــاب المحبوبــات،

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٧٣ الرقم ١٠١٩.

كتاب المكروهات، كتاب طبقات الرجال، .....)[١].

فبضميمة ما ورد بحقّ أبي علي بن همّام، الذي ترجم له النجاشي تحت عنوان:

(محمّد بن أبي بكر همّام بن سُهيل الكاتب الإسكافي، شيخ أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة، كثير الحديث،..... وكان مولده يوم الاثنين لست خلون من ذي الحجّة سنة ثمان وخمسين ومائتين، ومات أبو علي بن همّام الخميس لإحدى عشرة ليلة بقين من جمادى الآخرة سنة ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة)[٢].

والفكرة الأساسية في المقام تقوم على أساس كون كتاب طبقات الرجال جزءاً من أجزاء كتاب المحاسن، كما هو ظاهر عبارة غير واحد، فإذا كان جزء المحاسن كان من مصنّفات أحمد بن محمّد بن خالد البَرقي، كما يقول أصحاب القول الثاني.

(١) ابن النّديم: الفهرست: ص ٢٧٦.

(٢) النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ الرقم ١٠٣٢، بتصرف.

ثالثاً:

ما ذُكِر من أنّ الشيخ الصّدوق (قدس سره) كان من ضمن مؤلّفاته، كما ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، كتاب المعرفة برجال البرقي، والظّاهر بكونه شرح لكتاب الطبقات، وبذلك يكون هذا شاهداً آخر على صحّة انتساب الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، كما يقول القول الثاني.

ولكن، يمكن التأمّل فيه من خلال القول :

بأنّ هناك احتمالاً آخر، وهو أن يكون كتاب الصّدوق هذا، وهو كتاب المعرفة برجال البرقي، إنّما هو في ذكر رواة البَرقي أو شيوخه، على غرار معجم رجال أبي المُفضّل، محمّد بن علي بن يعقوب، ونحوه[1].

رابعاً:

من جملة القرائن والشّواهد والمؤيّدات لكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، هو أنّ أول من نقل من هذا الكتاب، ونسبه إلى أحمد البرقي فيما بين أيدينا من المصادر، هو السيّد ابن طاووس في كتابه حل الإشكال، حيث قال:

---

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرّجال: ٢/ ١٠٧.

(ثـمّ أنّي اعتـبرت بعـد الكتـب الخمسـة، كتـاب أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، وكتـاب معـالم العلـماء لمحمّـد بـن شهرآشـوب المازنـدراني، فنقلـت منـه أسـماء رجـال، ورأيـت أن أجعـل مـا اخترتـه مـن كتـاب البرقـي في غضـون الرجـال لشـيخنا (رحمه الله) في الموضـع اللائـق بـه)[1].

وقـد علّـق صاحـب التحريـر الطـاووسي، الشـيخ حسـن بـن الشـهيد الثّـاني عـلى هـذا الـكلام بالقـول:

(قلـت: وهـذه الأسـماء التـي أشـار إليهـا -مـع قلّتهـا- قـد أُصيـب بالتلـف أكثرهـا، ولـو كان مـا أخـذه مـن كتـاب البرقـي باقيـاً لحسـن إفـراده؛ لأنّ الكتـاب المذكـور ليـس بموجـود، وإنّـما ذكرنـا كلامـه هـذا؛ ليُعلـم بالإجمـال مضمـون الكتـاب، مـع نكـت أخـرى لطيفـة، لا تـكاد تخفـى عـلى مـن تدبـر الكتـب المصنفـة بعـد السـيّد في هـذا الفـنّ)[2].

وكلام صاحـب المعـالم (قدس سره) واضـحٌ في الإشـارة إلى أنّ كتـاب رجـال البرقـي تالـفٌ في ذلـك الزمـان، وليـس بموجـودٍ بعـد أن كان موجـوداً لـدى السـيّد ابـن طـاووس (قدس سره).

(١) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٦ ـ ٨.

(٢) المصدر السابق.

إلا أنّه قد أُعترِض على هذا الكلام بالقول:

أنّ من المؤكّد أنّ النّسخة الواصلة إلينا المسمّاة برجال البرقي، كانت هي الموجودة عند السيّد ابن طاووس، بقرينة أنّ تلميذيه العلّامة وابن داوود نقلا في كتابيهما عن البَرقي في مواضع غير قليلةٍ، وما نقلاه يتطابق مع النّسخة الموجودة بأيدينا تماماً(١).

ولكن هناك جملة من القرائن في كلام السيّد ابن طاووس (قدس سره)، وصاحب المعالم (٠)، تدفع باتّجاه أنّ نسخة رجال البرقي عند السيّد ابن طاووس كانت مقتصرة على فئةٍ قليلةٍ جداً، ولعلّها فقط أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أو من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ممّن أدركوا أمير المؤمنين (عليه السلام)، منها:

---

(١) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٦٨ تساوي رجال البرقي ص ٥٩، ص٧٧ تساوي ص ٣٢، ص ٨٤ تساوي ص ٤، ص ١٣٢ تساوي ص ٣٤، ص ١٩١ تساوي ص ٣، ص ١٩٨ تساوي ص٥٨، ص ١٩٢ إلى ص ١٩٥ تساوي ص ٣ إلى ص ٦، ص ٢٤٢ تساوي ص ٨، ص ٢٤٩ تساوي ص ٤٢، ص ٢٦٠ تساوي ص ٤٦، ص ٢٦٠ تساوي ص ٤٦.

ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١٠٨.

القرينة الأولى:

ما ذكره ابن طاووس من أنّه:

(ولم أجعل رجال أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتاب البرقي مقفّاة على حروف المعجم، إذ الرجال المشار إليهم تقلّ الرّواية عنهم، بل جعلتهم في آخر الكتاب، مع أنّ صوارف الوقت غزيرةٌ وصوادفه كثيرةٌ)[1].

القرينة الثانية:

ما ذكره صاحب المعالم (قدس سره) من أنّه:

(هذه الأسماء الّتي أشار إليها مع قلّتها قد أصيب بالتلف أكثرها)[2].

فإنّما وصل إلينا من الأسماء في رجال البرقي أكثر من(١٧٠٠) اسم، وهذا العدد لا يمكن أن يُعبّر عنه بشكلٍ أو بآخر بكونه قليلاً، بل يفوق من ترجم له في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي، والبالغ عددهم(١٢٦٩)راوياً[3].

---

(١) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النسخة المحققة من مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

وأمّا ما ذُكِرت من موارد نقل للعلّامة وابن داوود، فقد حاولت أن أترجمها للرواة لتتبّع أحوالهم، ومطابقتهم مع ما ورد في رجال البرقي، فلم استطع؛ لعدم ذكرهم بالأسماء، ولاختلاف الطبعات المختلفة المعتمدة، ولعلّها تكون محصورةً في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أو تضمّ كذلك أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، من الذين أدركوا أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولعلّهم أوسع من ذلك، فتأمّل.

خامساً:

أنّ ما يدعم كون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، شهرة انتساب الكتاب إليه، خصوصاً عند المتأخّرين، ومثل هذه الشهرة تنفع في ثبوت نسبة الكتاب لأحمد، وبالأحرى الشهرة عند متأخّري المتأخّرين دقيقاً.

والجواب عن ذلك:

أنّ الشهرة بين متأخّري المتأخّرين خصوصاً بعد زمن العلامة المجلسي (٠) (المتوفى ١١١١ للهجرة)، وصاحب الوسائل (قدس سره) (المتوفى ١٠٠٤ للهجرة)، لا أثر لها في اثبات نسبة الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ وذلك لأنّ من له القدرة على إثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه من الكتّاب والمؤلّفين

والمصنفين المتقدّمين، هو الشهرة عند المتقدّمين والمعاصرين للمؤلّف، أو من بعده بطبقةٍ أو طبقتين أو أكثر.

وأمّا ما بعد ذلك الزّمان بقرون طويلة، فلا يبقى للشهرة أثر يُذكر في اثبات النسبة للمؤلّف، والوجه في ذلك:

أنّ طريقة القدماء تختلف عن طريقة المتأخّرين، ومتأخّري المتأخّرين، فقد كان المتقدّمون يعتمدون على طرق تحمل الرّواية المعتبرة كالسّماع، أو السُماع، والاستماع من الشيخ، والإجازة مصحوبةً بالمناولة لنسخة المؤلّف، ونحو ذلك من طرق تحمل الرواية المعتبرة، وهذا بخلاف طريقة المتأخّرين، ومتأخّري المتأخّرين، -كصاحب البحار وصاحب الوسائل-، حيث كانوا يعتمدون على الوجادة لنسخة من الكتاب، يحصلون عليها بطرقٍ شتّى، كالشّراء أو الهدية أو الاستعارة ونحو ذلك، ومن ثمّ يستعينون بالطرق والإجازات العامّة لأصحابنا المتقدّمين -وهي كثيرةٌ جداً في زمانهم-، ومن ثمّ يعتبرون النسخة التي بين أيديهم، وبعد ذلك ـ أي بعد الاعتبار ـ يستعينون بالنُسّاخ لاستنساخ نسخها وتكثيرها، ومن ثمّ توزيعها في المراكز العلمية والأمصار، فيخرج بذلك الكتاب عن حدّ النّدرة والقلّة، ويدخل في دائرة الاشتهار، والشهرة، والانتشار في الأقطار

والأمصار.

ولكن من الواضح أنّ هذه الطريقة لا تجدي نفعاً في اثبات نسبة الكتاب لمؤلّفه؛ وذلك لأنّ الطرق العامّة والإجازات التي كانوا يستعينوا بها، إنّما هي طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ، الغاية منها الدخول في سلك هذه الطرق المتصلة بأصحاب العصمة (عليهم السلام)، وتكون طرقاً لأسماء الكتب، والمصنّفات، وعناوينها المذكورة في الفهارس، وكتب سرد المؤلّفات.

وبالتالي فلا تكون لنسخةٍ محدّدةٍ، أو نسخةٍ معلومةٍ، أو نسخة الأصل للمؤلّف، وما تضمه بين طياتها من مادة علمية متمثلة بالروايات، والأسانيد ونحو ذلك؛ فلذلك لا تجدي نفعاً ما لم نعلم بمطابقة هذه النسخ مع نسخة الأصل، باستقراء الموارد المنقولة عنها من قبل المتقدّمين، وقريبي العهد من المؤلف، أو بحساب الاحتمال مع مقارنة تلك الموارد ونحو ذلك، والاستعانة بنقل القدماء من الكتاب، ومطابقته مع ما وصل إلينا بالمقدار الذي نطمئنّ معه بأنّ ما بأيدينا مطابقة لنسخة الأصل، أو نسخة المؤلّف، وهذا مفقود كما هو واضح. وبالتالي، فلا أثر لشهرة الكتاب بنسخة معينة عند المتأخرين ومتأخريهم عنهم، كما عرفت.

سادساً:

أنّ ما يمكن أن يكون قرينة على انتساب الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، هو نفي الاحتمالات الأخرى، فيثبت هذا القول.

وبعبارةٍ أخرى:

أنّ أصحاب القول الثالث، ذهبوا إلى أنّ الكتاب لابن أحمد، وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، أي حفيد محمّد بن خالد البرقي.

ولكنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه وذلك؛ لأنّه لم يُذكر للرّجل في كتب الفهارس والرجال والمصنّفات أنّ له كتاباً في طبقات الرجال، ولا في أحوال الرجال أصلاً.

وكذلك الحال في القول الرّابع، الذي ذهب إلى أنّ الكتاب لحفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، والذي هو من طبقة مشايخ الصّدوق -وهي الطبقة التاسعة كما أشرنا إليه في كتابنا طبقات الرواة[1]-، فإنّه لم يُترجَم للرّجل على أنّ له كتاب في

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة، دراسة وتحليل: ص٨٥.

الرجـال وطبقاتهـم.

وبنـاءً عـلى ذلـك، يثبـت أنّ الكتـاب لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي.

والجواب عن ذلك:

أنّ نفـي نسبة الكتاب عـن عبد الله بـن أحمد، وحفيده أحمد بـن عبد الله بـن أحمد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، لا يُثبت أنّ الكتـاب لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي؛ وذلـك لأنّـه قـد يكـون لوالـد أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، وهـو محمّـد بـن خالـد البرقـي، وإن كان هـذا احتـمالاً ضعيفـاً، وقـد يكـون لشـخصٍ آخـر يُكنّـى بالبرقـي، وقـد يكـون لأكثر من شـخص، كلّ واحـد منهـم أضـاف لـه قسماً معتـداً بـه، خصوصـاً بعـد الالتفـات إلى كلـمات ابـن النديـم، مـن كـون أصـل الكتـاب كان مشـتملاً عـلى سرد أسـماء أصحـاب أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، ومـا ذكـره ابـن طـاووس (قدس سره) (المتـوفّى ٦٧٣ للهجـرة) في التحريـر الطـاووسي، وكذلـك كلـمات صاحـب المعـالم الشـيخ حسـن ابـن الشـهيد الثـاني (قدس سره) (المتـوفّى ١٠١١ للهجـرة) كـما تقدّمـت الإشـارة إليـه[١].

ويُضاف إلى ذلك:

(١) يراجع: ص٤٨.

أنّ هناك جملةً من القرائن والشّواهد الّتي تدل على خلاف ذلك، أو أنّه يبعد أن يكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، كما ستأتي الإشارة إليها(١).

وفي قبال ذلك، هناك جملةً من الشواهد تدلّ على أنّه لا يمكن أن يكون الكتاب لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، منها:

الشّاهد الأول:

وهو الذي أشار إليه المحقق التستري (ﭫ) في قاموس الرجال وحاصله:

أنّه قد تقدّمت الإشارة إلى أن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي تُوفّي سنة (٢٧٤) للهجرة أو (٢٨٠)للهجرة، والملاحظ أنّه قد تكرّر في الكتاب أسناداً ونقولات عن كتاب سعد بهذا العنوان، وسعد المنقول عنه هو سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، وهو متوفىً سنة (٢٩٩) للهجرة أو(٣٠١) للهجرة، كما نصّ على ذلك النجاشي(٢).

ومن الواضح أنّ وفاته متأخرةٌ على وفاة أحمد بن محمّد

(١) ينظر: ص٦٦.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٨ الرقم ٤٦٧.

بن خالد البرقي بعشرين عامّاً أو أكثر، وسعد من طبقة تلامذة البرقي كما هو واضح، وبضميمة أنّ عبد الله بن جعفر الحِميري عنون فيه، وصرّح بسماعه منه فيكون شيخه، مع أنّ عبد الله كسعد تلميذ أحمد.

وبالتّالي، فلا معنى لإسناد الشيخ عن تلميذه، فيضعف احتمال كون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

وكتابه سُمِّي بـ(طبقات الشيعة)، وقد حكى عنه النجاشي في غير موردٍ في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، منها:

١ ـ ما ذكره في ترجمة محمّد بن يحيى المُعيني أو المُغيثي، حيث قال: (كوفيٌّ، ذكره سعد في طبقات الشيعة، وقال: روى عنه زياد، وله كتاب)(١).

٢ ـ ما ذكره في ترجمة هَيثم بن عبد الله أبو كَهمَس، حيث قال عنه: (كوفيٌّ، عربيٌّ، له كتاب، ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات)(٢).

٣ ـ ما ذكره في ترجمة الحسن بن سعيد بن حمّاد بن

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ١١٧٠.

مهران، حيث قال: (خاله جعفر بن يحيى بن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثّاني (عليه السلام)، ذكره سعد بن عبد الله)(١).

٤ ـ ما ذكره في ترجمة زكريا بن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري، حيث قال: (له كتاب، قال ذلك سعد)(٢).

٥ ـ ما ذكره في ترجمة مسكين[بن الحكم] أبو الحَكم، حيث قال بحقّه: (أبو الحكم بن مسكين، كوفيٌّ، ثقةٌ، ذكره سعد، له كتاب)(٣).

٦ ـ ما ذكره في ترجمة وهيب بن حفص النَّخّاس، حيث قال: (له كتاب، ذكره سعد)(٤).

فبناءً على كون المراد بكتاب سعد هو كتاب سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، وهو تلميذ لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، فعندئذٍ يكون من البعيد جداً أن يكون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ وذلك لأنّه لم يُعهد في التصانيف والكتُب أن يعتمد الأستاذ على كتاب تلميذه، وينقل

(١) المصدر نفسه: ص ٥٨ الرقم ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٧٣ الرقم ٤٥٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٢٦ الرقم ١١٤٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٣١ الرقم ١١٦٠.

عنه مشفوعاً بالتصريح بذلك، بل عدّه من مصادر تأليفه لكتابه.

فبالتّالي، يكون هذا شاهدٌ قويٌ على بُعد تأليف الكتاب من قبل أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

نعم، ذكر السيّد بحر العلوم (قدس سره) في فوائده الرجالية:

أنّ المراد بكتاب سعد هنا، هو سعد بن سعد الأشعري، وحيث أنّ من يروي عن سعد بن سعد هو محمّد بن خالد البرقي، فعليه يكون مؤلّف الكتاب هو محمّد بن خالد البرقي[1]، وكما ذهب إلى ذلك أصحاب الاتجّاه الأوّل.

ولكن يمكن الاعتراض عليه بالقول:

(أنّه ليس لسعد بن سعد الأشعري كتاب في علم الرجال)[2].

الشّاهد الثّاني:

ما ذكره المحقّق التُستري (قدس سره) كذلك في قاموس الرجال وحاصله:

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٤/ ١٥٦.

(٢) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١١٠.

أنّ مؤلّـف الكتـاب قـد ذُكِـر في أصحـاب أبي محمّـد الحسـن بـن عـلي (عليه السلام)، عبـد الله بـن جعفـر الحِمـيري وصرّح أنّـه سـمع منـه بالفتـح[١].

وبنـاءً عـلى ذلـك، يكـون عبـد الله مـن مشـايخ مؤلّـف الكتـاب، ولكـنّ الواقـع خـلاف ذلـك؛ فـإنّ عبـد الله بـن جعفـر الحِمـيري ممّـن روى عـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، وكان عبـد الله قـد دخـل الكوفـة سـنة نيّـف وتسـعين ومائتـين، وحـدّث بهـا، ولـه كتـبٌ كثـيرةٌ منهـا:

مسـائل الرجـال ومكاتباتهـم لأبي الحسـن الثّالـث (عليه السلام) ـ أي الإمـام الهـادي (عليه السلام) ـ، وكتـاب قـرب الإسـناد إلى الإمـام الرّضـا (عليه السلام)، وكتـاب الدلائـل ،والإمامـة، والغيبـة، والحـيرة.

وقـد روى عنـه جمـع، منهـم عـلي بـن الحسـين بـن بابويـه القمّـي (المتـوفّى سـنة ٣٢٩ للهجـرة)، ومحمـد بـن الحسـن بـن الوليـد (المتـوفّى سـنة ٣٤٣ للهجـرة)، وقـد قـدّر الـزركلي وفاتـه (بنحـو ٣١٠ للهجـرة)[٢].

---

(١) ينظـر: البرقـي، الرجـال: ص ٣٧٣ أصحاب الحسـن بن عـلي (عليه السلام) الرقم ٦.

(٢) ينظـر: الـزراري، رسـالة أبي غالب : ص ٥٣ الرقم ٨، النجاشي، فهرسـت

وبناءً على ما تقدّم:

فإذا كان الحِميري شيخ أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، لزم من ذلك بقاء الشيخ ثلاثين عامّاً بعد وفاة تلميذه، وهذا بعيدٌ جداً.

مُضافاً إلى أنّ ذكر الأستاذ لتلميذه في كتابه، وقوله أنّه سمع منه، فهذا غير متعارف أصلاً في المصنّفات؛ فلذلك يبعد جداً أن يكون مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

الشّاهد الثالث:

وهو الذي أشار إليه المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس الرجال وحاصله :

أنّه قد ورد ذكر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي في الكتاب غير مرّةٍ، حيث ورد في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثّاني الجواد (عليه السلام)[1] ، وكذلك في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن

أسماء مصنفي الشيعة: ص٢١٩، الرقم ٥٧٣، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ الرقم ٤٤١، الزركلي، الأعلام: ٤/ ٧٦، معجم طبقات المتكلمين: ٢/ ١٠٥ الرقم ١٢٨.

(١) ينظر: البرقي، الرجال: ص ٣٦٥ الرقم ٥٤.

الثّالث الهادي (عليه السلام)(١).

والغريب أنّ في كلا الموردين لم يُشِر إلى أنّه هو مؤلّف الكتاب، كما هي القاعدة في من يذكر نفسه في كتابه، كما فعل ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته، حيث قال حينما وصل إلى ترجمة نفسه:

(محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، مصنّف هذا الفهرست، له مصنّفات منها...)(٢).

وكذلك فعل النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، حينما ترجم لنفسه فقال:

(أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي، مصنّف هذا الكتاب)(٣)(٤).

وبناءً على ذلك، يبعد أن يكون المؤلّف أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، هذا من جانبٍ.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: الرقم ٦٢.

(٢) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٠ الرقم ٧١٤.

(٣) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٠١ الرقم ٢٥٣.

(٤) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٤٥ لمراجعة الشواهد الثلاثة.

ومـن جانـبٍ آخـر، أنّـه قـد ورد اسـم والـده، وهـو أبـو عبـد الله البرقـي محمـد بـن خالـد البرقـي، في غـير مـورد مـن الكتـاب، منهـا:

١ ـ في عِـداد أصحـاب الإمـام أبي الحسـن موسـى بـن جعفـر (عليه السلام)[١].

٢ ـ في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)[٢].

٣ ـ في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الثاني الجواد (عليه السلام)[٣].

والملاحـظ أنّـه في هـذه المـوارد وصفـه في بعضهـا بالقمّـي، ولكنّـه لم يُـشِر -لا مـن قريـب ولا مـن بعيـد- إلى كونـه والـده، ومـن الواضـح أنّ هـذا خـلاف المتعـارف عليـه جـداً عنـد أهـل التصنيـف والتأليـف.

وبذلـك، يندفـع مـا يمكـن أن يُقـال: بـأنّ المؤلّـف اقتـصر في كتابـه عـلى ذكـر الأسـماء فقـط، فلذلـك لعلّـه لم يذكـر أنّ محمّـد بـن خالـد البرقـي والـده.

(١) ينظر: البرقي، الرجال: صفحة الرقم ٩٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٢٧ الرقم ١٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤١ بعد الرقم ٦.

ولكنّ هذا الكلام خلاف الواقع، فمن تمعّن وتصفّح في الكتاب، يجد أنّ المؤلّف كثيراً ما يشير إلى كون الرّاوي كوفياً أو عربياً أو قمّياً، وتفصيل كنيته في بعض الأحيان، ومذهبه في أحياناً أخرى بل كثيرة، بل وربّما يذكر جملةً من أحواله في بعض الأحيان، كما وقع على سبيل المثال في ترجمة سليمان بن خالد البجلي الأقطع، حيث ذكر أنّه كوفيٌّ، وروى قصة خروجه مع زيد بن علي، وأنّه أفلَتَ وروى عنه شيئاً من كتاب سعد، وتوبته بعد ذلك، وغيرها(١).

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لا اطمئنان بأنّ مؤلّف الكتاب أحمد بن محمّد بن خالد البرقي؛ وذلك لتضارب القرائن والشّواهد والمؤيّدات، وعدم اكتمال أي منهما، وأنّه وإن كان يُحتمل في حدّ نفسه، ولكنّه لا وثوق بذلك.

وعليه، فإنّ القول الثّاني لا يمكن المساعدة عليه ولا اطمئنان به.

وأمّا الكلام في القول الثالث:

وهو الذي ذهب إلى أنّ الكتاب لابن أحمد، وهو المسمّى

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٠٦ الرقم ٤٣٤.

بـ(عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي)، فعمدة ما يمكن الاستناد إليه هو ملائمة الطبقة؛ وذلك لأنّ الكليني (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) -وهو من الطبقة التاسعة-، يروي عن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي -وهو من الطبقة الثامنة-، وقد استقرب هذا القول المحقّق التُستري (قدس سره) في قاموس الرجال(١).

ولكن ما يبعد هذا الاحتمال، عدم ذكر أنّ لـ(عبد الله) هذا كتاباً في طبقات الرجال وأحوالهم، ولم يُشِر إلى ذلك أصحاب الفهارس للمصنّفات.

وبالتالي، فمجرد مناسبة الطبقة، لا تصلح أن تكون دليلاً على أنّ الكتاب من تأليف عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

وبناءً على ذلك، فهذا القول غير تامٍّ.

وأمّا الكلام في القول الرابع :

وهو أنّ الكتاب لحفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وهو كذلك اسمه أحمد، وهو (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي)؛ وذلك لمناسبة الطبقة، والوجه في

---

(١) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٤٥.

ذلـك:

أنّ أحمـد بـن عبـد الله مـن الطبقـة التاسـعة؛ وذلـك لأنّـه مـن مشـايخ الشـيخ الصـدوق (ﷺ)(المتـوفّى سـنة ٣٨١ للهجـرة)، والـذي هـو مـن الطبقـة العـاشرة، كـما أشرنـا إلى تفصيـل ذلـك في كتابنـا طبقـات الـرواة[١].

وبالتـالي، فعندئـذٍ يمكـن تفسـير روايـة المؤلّـف عـن عبـد الله بـن جعفـر الحِمـيري، وسـعد بـن عبـد الله، وقـد اسـتقربه كثـيراً المحقّـق التُسـتري (ﷺ) في قامـوس الرجـال[٢].

ولكن يمكن المناقشة فيه بالقول:

أولاً:

أنّـه لم يُـصرح في كتـب الفهـارس والمصنّفـات، أنّ لأحمـد بـن عبـد الله بـن أحمـد بـن محمـد بـن خالـد البرقـي كتابـاً في طبقـات الرجـال.

ثانياً:

أنّ الرجـل بنفسـه لم يُوثّـق في كتـب الرجـال، وعليـه، فـلا

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة، دراسة وتحليل: ص٩١.

(٢) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١/ ٤٥.

يمكــن الاعتــماد عليــه وعــلى مروياتــه.

وأمّا الكلام في القول الخامس:

وهـو كونـه مركبـاً في التصنيـف والتأليـف، وأنّـه مـرّ بمراحـل منهـا مرحلـة التأسـيس، حيـث كان يضـمُّ فقـط أصحـاب أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، ويمكــن أن يكـون لمحمّــد بـن خالـد البرقـي، أو لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، ومرحلـة الإضافـة والتتميـم كانـت مـن خـلال إضافـة أصحـاب الأئمّـة المعصومـين (عليهم السلام)، والنّبـي الأكـرم (صلى الله عليه وآله)، وكـذا الـرواة مـن النّسـاء، مـن قِبـل عبد الله بـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، أو أحمـد بـن عبد الله بـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي.

ولعلّـه يمكـن التمسـك لـه بكتـاب ابـن النّديـم في فهرسـته، والظّاهـر باختصـاص أصـل الكتـاب بذكـر أصحـاب أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، ولعلّـه تشـير إلى ذلـك كلـمات السـيّد ابـن طـاووس (رحمه الله)، وكــذا صاحــب المعــالم (قدس سره)، كـما أشرنـا إليـه فيـما سـبق مـن الـكلام[1].

ولكن:

(١) يراجع: ص٤٨.

هـذا الـكلام وإن كان ممكنـاً عـلى سـبيل الاحتـمال، ولكنّـه لا يرقـى إلى الاطمئنـان بـه، ولا قرينـة تؤيّـده، ولا شـاهد يُثبتـه، خصوصـاً مـع كثـرة اشـتباهات ابـن النّديـم في مـواردَ كثـيرةٍ ومهمّـةٍ، وتلـف نسـخة السـيّد ابـن طـاووس وصاحـب المعـالم (قدس سره)، وعـدم ورود إشـارة في فهـارس ومصنّفـات أصحابنـا، تشـير إلى هـذا التفصيـل في التأليـف، أو إلى امتـلاك عبـد الله بـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، أو ولـده أحمـد بـن عبـد الله بـن أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، لكتـاب يـروي فيـه طبقـات الرجـال، أو لكتـاب يكمّـل فيـه مـا بـدأه جـدّه في هـذا المضـمار.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّـه لا يمكـن الاطمئنـان بوجـود كتـاب طبقـات الرجـال، ولعـلّ الشـاهد الأهـم عـلى ذلـك، عـدم نسـبة الشـيخ الطـوسي والنجـاشي، والإشـارة إليـه لأنفسـهم، بـل نسـبوه لابـن بُطـة، المعـروف بكثـرة اشـتباهاته، وتخليطاتـه، وتعليقـه للأسـانيد بالإجـازات، وأنّ في فهرسـته الـذي أشـار فيـه إلى كتـاب طبقـات رجـال البرقـي، ومـا رواه غلـطٌ كثـيرٌ، كـما نـصّ عـلى ذلـك النجـاشي[١].

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ الرقم

وعليه ، فلا يمكن الركون إلى أي من هذه الأقوال الخمسة.

ثمّ أنّه يقع الكلام على تقدير ثبوت أصل نسبة الكتاب إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، أو إلى أبيه، أو إلى ابنه، أو حفيده، فهل يمكن القول باعتبار النّسخة الواصلة إلينا، والّتي بين أيدينا في هذه الأيام، والمطبوعة، والمتداولة حالياً أو لا؟

والجواب عن ذلك:

قبل الإجابة عن هذا التساؤل، لابدّ من تتّبع المسيرة التاريخية للكتاب؛ لمعرفة كيف تقبّله الأعلام، ومدى الاعتماد عليه، وكم من النقل عنه، والاستناد إليه.

كانت المحطّة الأولى للإشارة إلى الكتاب، بعد مرحلة ما يحتمل كونهم هم المصنّفين له، هي مرحلة الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة)، على تقدير كون ما صنّفه الشيخ الصدوق بعنوان كتاب المعرفة برجال البرقي، كان متعلقاً بالكتاب، كشرحٍ أو إضافة أو تعليقة على الكتاب أو نحو ذلك، وفي نفس الوقت أشار ابن النّديم تقريباً سنة (٣٨٠)للهجرة في فهرسته ما تقدّمت الإشارة إليه[1]، بقرائته بخطّ أبي علي بن

.١٠١٩

(١) يراجع: ص٤٥.

همّـام الكاتـب الإسـكافي (المتـوفّى سـنة ٣٣٦ للهجـرة)، وكان ابـن النّديـم قـد بـدأ بالسّماع والقـراءة والفهرسـة سـنة (٣٤٠) للهجـرة، ولم يدفـع بكتابـه للنُسّـاخ إلا سـنة (٣٧٧) للهجـرة.

ولكـن ذكرنـا أنّ المشـكلة إنّ مـا أُشـير إليـه من قبـل ابـن النّديم كان منسـوباً لمحمّـد بـن خالـد، ومـا يحتمـل كونـه شرحـاً أو تعليقـةً مـن الشـيخ الصـدوق عـلى الكتـاب، يحتمـل كونـه كذلـك في ذكـر مشـايخ البرقـي، أو مـن روى عنـه البرقـي، ونحـو ذلـك.

وعليـه، فـلا اطمئنـان بـأنّ المشـار إليـه، عـين الموجـود بأيدينـا في الوقـت الحـالي.

ومـن ثـمّ بعـد ذلـك، فقـد تعـرض للإشـارة إليـه كل مـن النجـاشي (المتـوفّى ٤٥٠ للهجـرة)، والشـيخ الطـوسي (المتـوفّى ٤٦٠ للهجـرة)، ونسـبوا الكتـاب لأحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، وإن اختلفـت تعبيراتهـم في وصفـه بـين (كتـاب الرجـال) و(كتـاب طبقـات الرجـال)، ولكـن المهـم في هـذه الإشـارة، أنّهـا كانـت منسـوبةً لابـن بُطـة، المعـروف بتعليقـه للأسـانيد بالإجـازات، والغلـط الكبـير فيـما يرويـه في فهرسـته.

ولكـن لم ينقلـوا عنـه في كتبهـم، ولم يعلمـوا بنسـبة الكتـاب إلى البرقـي إلا مـن خـلال ابـن بُطـة، الـذي فيـه مـا فيـه مـن

معايير صحّة الفهارس ودقّتها، والظاهر عدم وصول نسخة من الكتاب للنجاشي والطوسي، وإلا لو كانت قد وصلت إليهم نسخة من الكتاب، لصرّحوا بوصول النسخة إليهم، كما هي عادتهم في الإشارة إلى الكتب الواصلة إليهم، أو الّتي يطّلعون عليها، أو يرونها في المكتبات، أو يدرسونها، ويقرأونها أو يستنسخونها.

وعليه، فكذلك هذه المحطّة لا تنفع في رسم صورةٍ كاملةٍ للكتاب، فضلاً عن مطابقتها لما بين أيدينا من الكتاب.

وقد اختفى الكتاب أكثر من قرنين، حتّى ظُنَّ أنّه قد فُقِد كما فُقِدت غيره من الكتب المهمّة لأصحابنا، ككتاب الضُّعفاء لابن الغضائري ونحوه.

ولكن نجد أنّ الكتاب قد خرج على يد السيّد أحمد بن طاووس (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)، وكنّا قد ذكرنا بأنّ مرحلة السّادة من آل طاووس مرحلةً مهمّةً في تاريخ أصحابنا(١)، فقد كانوا يمتلكون مكتبةً كبيرةً في الحلّة وفيها الآلاف من كتب أصحابنا حتّى النادرة منها، ومن هنا تجد أنّ السيّد ابن طاووس قد اعتمده كمصدرٍ في كتابه «حل

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل. (مخطوط)

الإشـكال» وأخـذ منـه.

ولكـن هنـاك جملـة مـن الأمـور يجـب الإشـارة إليهـا في المقـام وهـي:

أوّلاً:

أنّ كلماتـه لا تخلـو مـن الإشـارة إلى ما في كتـاب البرقـي لا يعدو عـن أصحـاب أمـير المؤمنـين (عليه السلام)، وهـذا خـلاف مـا وصـل إلينـا مـن تعـداد لأصحـاب المعصومـين (عليهم السلام) جميعـاً -رجـالاً ونسـاءً-، وبأعـداد فاقـت (١٧٠٠) راوٍ.

ثانياً:

أنّهـم لم يكونـوا ممـن تكثُـر الرّوايـة عنهـم، بـل ممّـن تقـل الرّوايـة عنهـم، وهـذا أيضـاً خلـف الـوارد في النّسـخة الواصلـة إلينـا، فـلا يمكـن وصـف أكثـر مـن (١٧٠٠)راوٍ، بأنّهـم ممّـن تقـلّ الرّوايـة عنهـم، وفيهـم المئات مـن أصحـاب الإمام الصـادق (عليه السلام)، كـزرارة، وبُكـير، والفضيـل بـن يسـار، وأبي بصـير، وأضرابهـم ممـن عرفـوا بكثـرة الروايـة عنهـم مـن قبـل الأصحـاب، بـل أنَّ فيهـم رواة -كـزرارة بـن أعـين- قـد جمعـت لهـم مسـانيد روائيـة في وقتنـا الحـاضر، ممـا يـدلّ عـلى كثـرة الروايـة عنهـم، كـما هـو واضـح.

وعليـه، فكذلـك لم تعطنـا هـذه المرحلـة صـورةً واضحـةً عـن

الكتاب، بل الظاهر عدم وصول النّسخة بالمناولة مصحوبة بالإجازة إلى السيّد ابن طاووس.

ومن ثمّ لم نجد -بالمقدار الذي بحثنا فيه- محطّاتٍ مهمّةً للكتاب، طوال القرن الثامن والتاسع والعاشر الهجري.

نعم، في بداية القرن الحادي عشر الهجري كانت هناك محطّة الشيخ حسن بن زين الدين (قدس سره) و(المتوفّى ١٠١١ للهجرة)، وهو صاحب المعالم، وهي محطّةٌ مهمّةٌ في تاريخ الكتاب، وفيها إشارة إلى أمور:

الأمر الأول:

أنّه صرّح بأنّ ما أورده السيّد ابن طاووس (قدس سره) المتوفى (٦٧٣)للهجرة، في كتابه حل الإشكال من رجال البرقي، قليل.

الأمر الثاني:

أنّه كان يعتقد بأنّ كتاب البرقي في ذلك الزّمان مفقودٌ، وليس بموجود؛ ولذلك صرّح بأنّه لو كان الكتاب موجوداً لحسن الرجوع إليه، والأخذ منه ونحو ذلك، ومن الواضح أنّ هذه المحطّة أيضاً أضافت غموضاً للكتاب، لا وضوحاً.

نعم، لابدّ من الإشارة هنا إلى أمرين:

الأمر الأول:

أنّـه يمكـن أن يُقـال: أنّ النسـخة الموجـودة عنـد السـيّد ابـن طـاووس، هـي نفـس النسـخة الواصلـة إلينـا، بتقريـب:

أنّ تلامـذة السـيّد ابـن طـاووس كالعلامـة الحـلّي (٠) (المتـوفّى ٧٢٦ للهجـرة)، وكذلـك ابـن داوود (المتـوفّى بعـد ٧٠٧ للهجـرة)، قـد نقـلا في كتابيهـما عـن البرقـي في مواضـع غـير قليلـةٍ، ومـا نقـلاه يتطابـق مـع النسـخة الموجـودة تمامـاً، وأعطيـت أحـد عـشر مـورداً لذلـك في خلاصـة الأقـوال.

ولكن:

حيـث أنّـه لم تُذكَـر هـذه المـوارد بالأسـماء، فـلا يمكـن التحقيق فيهـا، بـل ذُكِـرت بالصّفحـات، ومـن الواضـح أنّ اختـلاف الطبعـات يمنـع عـن محاولـة تتبّعهـا، وعمـل مطابقـة مـع مـا بأيدينـا مـن رجـال البرقـي.

هــذا مضافــاً إلى أنّ هــذه المــوارد لا تُشــكّل إلا مــا يقــارب النصــف مــن الواحــد مــن المئــة، أي(١ مــن الــ٢٠٠)، ومــن الواضـح أنّ هـذه نسـبةٌ قليلـةٌ جـداً، لا يُعتـدّ بهـا في مقـام المطابقـة لاسـتحصال الاطمئنـان والوثـوق بالمطابقـة، كـما هـو واضـح.

ويُضاف على ما تقدّم:

أنّنا تتبّعنا شخصياً جملة من الموارد في خلاصة الأقوال، فظهر لنا أنّ هناك نقلاً من العلامة (قدس سره) من رجال البرقي، وخصوصاً بعض العبائر الّتي هي من مختصات رجال البرقي الذي بأيدينا، ولكن مورد هذه النقولات كانت من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتميم بن خُزيم الذي ترجم له العلامة الحلّي بالقول: (وقد شهد مع عليٍ (عليه السلام) صفّين)[1]، وهذه الزّيادة من رجال البرقي.

ومورد آخر في أبي ماوية، وهو أيضاً ممّن ذكرهم البرقي في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) المجهولين، وقد وقع اشتباه في كنيته بين (ابن أسد) و(ابن راشد)[2].

ومن الواضح أنّ هذه الموارد لا تنفع في دعوى مطابقة منقولات العلامة مع النّسخة الواصلة إلينا؛ لأنّها موارد مختصّة بأصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما وصلنا أوسع من ذلك بكثير؛ لشموله لجميع المعصومين (عليهم السلام)، بل أكثر من ذلك، فإنّ مثل هذه الموارد قرينةٌ على ما استظهرناه من كلام

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٠٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣١٠.

السيّد ابن طاووس (قدس سره)، وصاحب المعالم (٠)، من أنّ الكتاب في زمنهم والنسخة التي كانت بأيديهم لم تكن تضمّ إلا أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام).

وبالتّالي، فهي نسخةٌ أخرى غير النّسخة التي وصلت إلينا، والمطبوعة حالياً.

بل أكثر من ذلك:

فبعد التتبّع الدقيق لكتاب خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (٠) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة)، وجدنا أنّه في أواخر القسم الأوّل منه، والمخصّص لذكر من يعتمد عليهم وعلى رواياتهم، قام بسرد وإثبات ما قاله البرقي، وشرع بسرد تلك الأسماء وهي (٧١) راوياً، بدءاً من (أبي ليلى) وانتهاءً بـ(ربيعة ابن علي)، وكلّهم ممن ذكرهم البرقي في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) في النّسخة الواصلة إلينا، حتّى بنفس الترتيب.

وعليه، فيُحتمل قوياً أن تكون نسخة السيّد ابن طاووس ونسخة العلامة الحلّي (قدّس سرّهما)، لم تضمان أكثر من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما أشار إلى ذلك بعض المتقدّمين.

ولكن تتبّعنا ما نقله ابن داوود في رجاله عن رجال البرقي وكتابه، فوجدنا أنّ هناك جملةً من الموارد قد نقل عنها

عـن البرقـي في تراجـم رواةٍ ممّـن رووا عـن الإمـام الصـادق (عليه السلام)، منهـا:

١ ـ مَنـدل بـن عـلي العَـتري بالعـين، وذكـر أنّـه قـال عنـه البرقـي: عامّـيٌ[١]، والـوارد في رجـال البرقـي الّـذي بأيدينـا في أصحاب الإمـام الصّـادق (عليه السلام)،(مَنـدل بـن عـلي العَنـزي، عامّيٌ، عـربيٌ، كـوفيٌ)[٢].

٢ ـ زَفـر بـن هُذيـل التّميمـي العَنـبري[٣]، والـوارد في رجـال البرقـي الـذي بأيدينـا في عِـداد مـن روى عـن الإمـام الصّـادق (عليه السلام):

(زُفر، كوفيٌ، عامّيٌ، ابن الهُذيل)[٤].

٣ ـ مقاتـل بـن سـليمان البجـلي، ترجـم لـه ابـن داوود في رجالـه بالقـول: وقـال البرقـي: عامّـيٌ[٥]، بينـما الـوارد في رجـال البرقـي الـذي بأيدينـا: مقاتـل بـن سـليمان، عامّـيٌ، وقـد عَـدّه مـن

(١) ينظر: ابن داوود: الرجال: ص ٢٨١ الرقم ٥١٧.

(٢) البرقي، الرجال: ص ٢٨٠ الرقم ٧٩٦.

(٣) ابن داوود، الرجال: ص ٢٩٢ الرقم ١٣.

(٤) البرقي، الرجال: ص ٢٥٦ الرقم ٦٧٩.

(٥) ينظر: ابن داوود: الرجال: ص ٢٨٠ الرقم ٥١٣.

أصحـاب الإمـام الصّـادق (عليه السلام) [١].

ولعـلّ نسـخة ابـن داوود كانـت تختلـف عـن نسـخة العلامـة خصوصـاً، ولعـلّ ابـن داوود كانـت لديـه نسـخة محمـد بـن منصـور بـن إدريـس بـن مظفّـر بـن شـاذي العَجـلي، التـي تمّـت كتابتهـا عـام (٥٧٠) للهجـرة، والّتـي توجـد نسـخة مقابلـة مـع هـذه النسـخة، وقـد كُتِبـت في القـرن الحـادي عـشر الهجـري، وهـي موجـودةٌ في جامعـة طهـران حاليـاً، كـما تقدّمـت الإشـارة إليهـا[٢] في نسـخ كتـاب رجـال البرقـي[٣].

نعـم، الملفـت للنّظـر أنّ عـدد مـوارد نقـل ابـن داوود عـن البرقـي لا يتعـدّى (١٥)إلى (٢٠) مـورداً، مـع أنّـه إذا صـحّ أنّ النسـخة الحاليـة كانـت لـدى ابـن داوود، والتـي تضـمّ أكثـر مـن (١٧٠٠) راوٍ، يكـون مـا نقلـه لا يتجـاوز الـ (١٪)، وهـذا عـددٌ قليـلٌ مقارنـة بعـدد مـن ذُكِـروا بالكتـاب، فلاحـظ.

ثـمّ بعـد ذلـك وقـع الكتـاب بيـد العلامـة المجلـسي (قدس سره) (المتـوفّى ١١١١ للهجـرة)، ونقـل عنـه مصرحـاً باسـمه في كتابـه

---

(١) البرقي، الرجال: ص ٢٨١ الرقم ٧٩٨.

(٢) يراجع: ص٣٥.

(٣) ينظر: الحسيني، مصادر الحديث والرجال: ص ٤٥٦.

بحار الأنوار، ونقل عنه من خارج دائرة أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، ممّا يدلّ على أنّ نسخته كانت أوسع من أصحاب الإمام علي (عليه السلام).

ولكن الذي يبعث الشكّ والرّيبة، أنّ بعض ممّا نقله عن رجال البرقي غير موجودٍ فيما بين أيدينا من الكتاب، فعلى سبيل المثال:

ترجم لكثير النّوى في الجزء السادس والأربعين، وذكر أنّه قال البرقي أنّه كان عامّياً[1]، والموجود في رجال البرقي بأيدينا أنّه قد ترجم له في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، ولم يذكر أنّه عامّيٌ[2].

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، وذكر أنّه عامّيٌ[3].

ولكن هناك هامشٌ على محل الكلام في البحار، يقول فيه

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٤٦/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: البرقي، الرجال: ص ١١٦ الرقم ١٩٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٥٤ الرقم ٦٧٠.

المحقّق للكتاب السيّد محمد مهدي حسن الخرسان أنّه:

في (رجال البرقي صفحة (١٥) طبع إيران مع رجال ابن داوود، ولم يُذكَر فيه أنّه كان عامّياً، وكذا بنسخةٍ خطيةٍ في مكتبة سماحة سيّدي الوالد (دام ظلّه)) [١].

وبالتالي، فلا شهرة لنسخةٍ معيّنةٍ من الكتاب وصلت إلينا ومطابقة لنسخة الأصل.

فبالتّالي، لا يمكن الاعتماد على الكتاب.

فتحصّل ممّا تقدّم :

أنّ الظاهر عدم وصول نسخة مصحوبة بالمناولة والإجازة، أو السِّماع، والاستماع إلى العلامة الحلّي وابن داوود، بل الظاهر اعتمادهم على نسخةٍ بالوجادة، ويعتبرونها بضميمة طرقهم العامّة والإجازات العامّة لهم إلى المتقدّمين، كالشيخ الطوسي والصدوق والكليني، ومنهم إلى أصحاب الكتب، والأصول، والمصنّفات من أصحابنا المتقدّمين.

ولكن تقدّم منّا غير مرّةٍ [٢]، أنّ هذه الطرق العامّة

---

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٤٦/ ٢٥٠ الهامش رقم ٥.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. (مخطوط)

والإجازات العامّة إنّما هي طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ، وليست بطرقٍ حقيقيةٍ قائمةٍ على المناولة، أو السِّماع، والاستماع، والقراءة على الشيخ، ونحو ذلك لنسخة معينةٍ مقرونةٍ بالإجازة لتلك النسخة.

وبالتّالي، فلا قيمة لهذه الإجازات العامّة في إثبات أصل الكتاب، فضلاً عن إثبات نسخة خاصّة منه، وهي التي بأيدينا.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّها طرقٌ لعناوين الكتاب وأسمائها المذكورة في المصنّفات فقط، وليست طرقاً إلى نسخٍ خاصّةٍ من هذه الكتب والمصنّفات، وما تضمّه من مادّةٍ علميةٍ من روايات، حتّى يمكن القول بإجراء مقارنة ومطابقة ونحو ذلك، لاستحصال الاطمئنان والوثوق بمطابقة ما بأيدينا من نسخة الكتاب مع نسخة المؤلّف والأصل، خصوصاً مع عدم النقل من قبل المتقدّمين والمعاصرين للمصنّف من الكتاب، حتّى يتيح لنا فرصة المقارنة والمطابقة.

وعليه، فكلّ ذلك لا ينفع في إثبات نسخة الكتاب الذي بأيدينا، وكذلك الحال في نسخة صاحب البحار (قدس سره)، فقد

ذكرنا[١] أنّه كان يعتمد في اعتبار مصادر موسوعته الروائية (بحار الأنوار) على إيجاد نسخةٍ من الكتاب الذي يريد أن ينقل عنه، إمّا بالوِجادة، أو بالهدية، أو بالاستعارة ونحو ذلك، ومن ثمّ بضميمة طرقه العامّة والخاصّة في الإجازات والطرق، يعتبر النسخة التي بين يديه.

ولكن عين الكلام المتقدّم يرد عليه:

فإنّ هذه الطرق طرقٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ، لأسماء وعناوين الكتب في فهارس أصحابنا المتقدّمين، وليست طرقاً لنسخة خاصّة منها.

وبالتالي، فلا تنفع في إثبات صحّة ما بأيدينا من النّسخ، كما تقدّم[٢].

إلا أنّه مع ذلك، فقد ذهب سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) إلى اعتماد هذه النّسخة من رجال البرقي؛ وذلك من جهة أنّ العلامة (قدس سره) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة)، قد اعتنى بها في الخلاصة، وذكر في إجازته الكبيرة لبني زهرة وغيرها طريقه إلى فهرست الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٤٦٠ للهجرة)، وإلى

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

ما اشتمل عليه الفهرست من الكتب والمصنّفات.

ومن الطبيعي أنّ كتاب طبقات رجال البرقي -كما تقدّمت الإشارة إليه[1]- كان في ضمن المصنّفات التي تعرّض لذكرها الشيخ الطوسي (قدس سره)، وظاهر هذا الكلام اعتبار العلامة الحلّي طريقه إلى الشيخ الطوسي (قدس سره)، ومن ثمّ إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي[2].

ولكن نوقش فيه بالقول:

أنّ هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه وذلك لأمور:

الأمر الأول:

لما تقدّم من أنّ الشيخ (قدس سره) إنّما نقل كون كتاب (طبقات الرجال)، وبعض الكتب الأخرى إنّما هي أجزاء لكتاب المحاسن، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، بطريقه إلى أبي المُفضّل الشيباني، عن ابن بُطة، وهذا الطريق ضعيفٌ؛ وعليه فرواية العلامة لجميع ما رواه الشيخ الطوسي، ومنه هذا الكتاب، لا يُضفي حالة الاعتبار عليه بعد ضعف طريق الشيخ، كما هو واضحٌ.

(١) يراجع: ص٤٠.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٩٥.

الأمر الثاني:

أنّه لو غُضَّ النظر عمّا سبق وتقدّم، وفُرِض أنّ طريق الشيخ الطوسي إلى طبقات الرجال للبرقي معتبرٌ في الفهرست، إلاّ أنّه لمّا كان من المؤكّد أنّ طريقه إلى هذا الكتاب إنّما كان طريقاً إلى اسمه وعنوانه، لا إلى نسخةٍ معيّنةٍ منه، وصلت إليه بالمناولة، أو بالقراءة، أو بالسّماع، ونحو ذلك من الطرق المعتبرة لتحمّل الرّواية، فلم تجدِ في صحة طريقه في تصحيح النسخة التي وصلت إلى يد العلامة الحلّي، أو إلى يد أستاذه ابن طاووس بالوجادة، أو بطريق آخر لا نعرفه.

وبعبارةٍ أخرى:

أنّ من المؤكّد أنّ نسخة العلامة، أو نسخة أستاذه ابن طاووس من كتاب الطبقات، لم تصل إليه يداً عن يدٍ إلى أن تنتهي إلى الشيخ الطوسي (قدس سره)، ومنه بطريقه المذكور إلى الفهرست.

وعلى ذلك، فلا أثر لاتصال طريق العلامة بهذا الطريق، حتّى لو فُرِض كونه معتبراً في اعتبار تلك النّسخ، وصحّة انتسابها إلى البرقي، بل لابدّ من البحث عن شواهد أخرى

تقتضي ذلــك[١].

بل يُضاف إلى ذلك:

مـا تقدّمـت الإشـارة إليـه[٢]، مـن أنّ نسـخة ابـن طـاووس كانــت تعــاني مــن مشــاكل وتلــف ونحــو ذلــك، ممّــا يُضعّــف الاعتماد عليهـا، وغـير ذلـك مـن المبعـدات والشّـواهد عـلى خـلاف ثبـوت أصـل الكتـاب ونسـخته الواصلـة إلينـا.

فالمختار في المقام:

أنّـه لا اطمئنـان بنسـبة أصـل الكتـاب إلى أحمـد بـن محمّـد بـن خالـد البرقـي، ولا إلى ولـده، أو حفيـده أحمـد، ولا إلى والـده محمّـد بـن خالـد.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّــه لا اطمئنــان بــأنَّ الكتــاب قــد أُلِّــف عــلى صــورةٍ معيّنــةٍ كــمّاً وكيفــاً، وحافـظ عـلى هـذه الصـورة خـلال مسـيرته التاريخيـة، الممتــدة إلى أكثــر مــن (١٠٠٠) عــامٍ، بــل القرائــن والشّــواهد والمؤيّـدات عـلى طـروّ الزيـادة عليـه غـير بعيـدة، هـذا مـن جهـةٍ.

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرّجال: ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) يراجع: ص٦٩.

ومن جهةٍ أخرى:

أنّـه لا طريـق لنـا إلى الاطمئنـان باعتبـار مـا بأيدينـا مـن نسـخة الكتـاب ولا مطابقتهـا مـع نسـخة الأصـل.

وعليـه، فـلا وجـه للاعتـماد عـلى الكتـاب، واعتبـار مـا ورد فيـه.

نعـم، لا دليـل عـلى أنّ مـا في الكتـاب مـن الموضوعـات أو المكذوبـات، وبذلـك تحتفـظ مـادة الكتـاب بمسـتوىً -وإن كان ضعيفـاً- مـن الاحتـمال في مقـام إثبـات المدّعـى، ولكنّهـا تصلـح أن تدعـم القرائـن والشّـواهد التـي تلعـب الـدور الأسـاسي في إثبـات المدّعيـات.

وبذلـك يتـمّ الـكلام فيـما أردنـا الحديـث فيـه عـن رجـال البرقـي.

وقـد تـمّ بحمـد الله تعـالى، نشـكره ونشـكر فضلـه إنّـه ذو الفضـل العظيـم .

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. طبقات الرواة دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢. رجال ابن الغضائري دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط).

٣. بحوث رجالية في كتاب المحاسن. الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط)

٤. بحوث رجالية في مراسيل حريز. الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط)

٥. بحوث رجالية في تفسير القمي. الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط)

٦. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٧. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع : ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
٨. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٩. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١ المطبعة : سيد الشهداء (ع) - قم الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.
١٠. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١١. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم الطبعة : الأولى.

المطبعـة : آفتـاب النـاشر : مكتبة الصـادق - طهران.
١٢. اختيـار معرفـة الرجـال: الطـوسي، أبـو جعفـر محمد بن الحسـن (ت: ٤٦٠ هـ) سـنة الطبـع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت - قم الناشر : مؤسسـة آل البيـت عليهم السـلام لإحيـاء التراث.
١٣. الرجـال: الطـوسي، أبـو جعفر محمد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيـق : جـواد القيومي الإصفهـاني الطبعة : الأولى. سـنة الطبع : رمضـان المبـارك ١٤١٥ النـاشر : مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعـة لجماعـة المدرسـين بقـم المشرفة.
١٤. فهرسـت كتب الشـيعة وأصولهـم: الطوسي، أبو جعفـر محمد بن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ) تحقيق : الشـيخ جـواد القيومـي. الطبعة : الأولى. سـنة الطبـع : شـعبان المعظـم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسـة النـشر الإسـلامي الناشر : مؤسسـة نـشر الفقاهة.
١٥. الأمـالي: الصـدوق، ابـو جعفـر محمد بـن علي بـن بابويـه القمي (ت ٣٨١ هــ) تحقيق : قسـم الدراسـات الإسـلامية – مؤسسـة البعثـة – قم الطبعة : الأولى، سـنة الطبـع : ١٤١٧ الناشر : مركز الطباعـة والنـشر في مؤسسـة البعثة
١٦. تهذيـب الكـمال: المـزي، جمـال الديـن يوسـف بـن الزكـي عبـد الرحمـن بـن يوسـف الحلبـي الشـافعي (ت٧٤٢هــ) تحقيـق : تحقيـق وضبـط وتعليـق : الدكتـور بشـار عـواد معـروف الطبعة

: الرابعة سنة الطبع : ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م الناشر : مؤسسة الرسالة- بيروت - لبنان

١٧. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي. الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٩٦٣ م الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٨. تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمرى الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٠٧ - ١٩٨٧م المطبعة : لبنان/ بيروت - دار الكتاب العربي الناشر : دار الكتاب العربي.

١٩. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ(الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان

٢٠. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٥ - ١٩٩٥ م الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٢١. قاموس الرجال: التستري محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥هـ) الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٢. اعيان الشيعة: محسن الأمين، السيد محمد الباقر محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد العاملي (ت١٣٧١ هـ -١٩٥٢م) تحقيق وتخريج : حسن الأمين تاريخ الطبع: ١٩٨٣م الناشر : دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان

٢٣. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي(ت ٤٣٨هـ) تحقيق : رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري

٢٤. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٢٥. الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الطبعة : الخامسة

سنة الطبع : أيار - مايو ١٩٨٠ الناشر : دار العلم للملايين - بيروت - لبنان.

٢٦. ابن حبان، الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي (ت ٣٥٤ هـ) الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٣٩٣هـ المطبعة : مجلس دائرة المعارف العثمانية . بحيدر آباد الدكن الهند الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٧. الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (ت ١٦٨ هـ) قدّم لها: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م طبع ونشر : دار صادر - بيروت.

٢٨. معرفة الرجال: أبو زكريا، يحي بن معين بن عون بن زياد (ت٢٣٣ هـ) المحقق: لمجلد الأول: تحقيق محمد كامل القصار، والمجلد الثاني: تحقيق محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير سنة النشر: ١٤٠٥ - ١٩٨٥ الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق

٢٩. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي الطبعة الثانية: ١٤٣٣هـ منشورات: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام

٣٠. رسالة في آل أعين : الزراري، ابو غالب،أحمد بن محمّد بن محمّد (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق : شرح : السيد محمد علي الموسوي الموحد الابطحي الاصفهاني سنة الطبع : ١٣٩٩ المطبعة :

مطبعة رباني.
٣١. معجم طبقات المتكلمين: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) الطبعة: الاولى ١٤٢٤هـ، تقديم وإشراف: العلاّمة الفقيه جعفر السبحاني طبع ونشر: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) أحمد الحسيني، مصادر الحديث والرجال.

مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ

الموضوع	الصفحة
تمهيد:	٩
المقام الأوّل:	١٠
السِّمة الأولى:	١٠
الفصل الأوّل:	١١
المرتبة الأولى:	١١
المرتبة الثانية:	١١
المرتبة الثالثة :	١١
الفصل الثّاني:	١١
الفصل الثّالث:	١٩
الفصل الرّابع:	١٩
الفصل الخامس:	١٩
الفصل السّادس:	٢٠
الفصل السّابع:	٢٠
الفصل الثّامن:	٢٠
الفصل التّاسع:	٢١
الفصل العاشر:	٢١
الفصل الحادي عشر:	٢١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني عشر:	٢٢
الفصل الثالث عشر:	٢٢
الفصل الرّابع عشر وهو الأخير:	٢٣
السِّمة الثّانية:	٢٣
السِّمة الثّالثة:	٢٣
السِّمة الرّابعة:	٢٥
السِّمة الخامسة:	٢٨
النُّسخة الأولى:	٣٠
النّسخة الثانية:	٣١
النّسخة الثالثة:	٣١
النّسخة الرّابعة:	٣١
النّسخة الخامسة:	٣٢
النّسخة السادسة:	٣٢
النّسخة السّابعة:	٣٢
النّسخة الثامنة:	٣٢
النّسخة التاسعة:	٣٢
القسم الثاني:	٣٣
الطبعة الأولى:	٣٣

الموضوع	الصفحة
الطبعة الثّانية:	٣٣
الطبعة الثّالثة:	٣٣
الطبعة الرّابعة:	٣٣
الكلام في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه؟ ومن هو المصنف؟	٣٤
القول الأول:	٣٤
القول الثّاني:	٣٥
القول الثالث:	٣٥
القول الرّابع:	٣٥
القول الخامس:	٣٦
أمّا الكلام في القول الأوّل:	٣٦
أولاً:	٣٦
ثانياً:	٣٧
ثالثاً:	٣٧
وأمّا الكلام في القول الثاني:	٣٨
أولاً:	٣٨
ثانياً:	٤٢
ثالثاً:	٤٤
رابعاً:	٤٤

الموضوع	الصفحة
القرينة الأولى:	٤٧
القرينة الثانية:	٤٧
خامساً:	٤٨
الشّاهد الأول:	٥٣
الشّاهد الثالث:	٥٨
وأمّا الكلام في القول الثالث:	٦١
وأمّا الكلام في القول الرابع :	٦٢
أولاً:	٦٣
ثانياً:	٦٣
أوّلاً:	٦٩
ثانياً:	٦٩
الأمر الأول:	٧٠
الأمر الثاني:	٧٠
الأمر الأول:	٧١
الأمر الأول:	٨٠
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٧٨